مستقبل مكانة إيران الإقليمية في الشرق الأوسط*

The Future of Iran's Influence in The Middle East

*Firas ELİAS***

Abstract
Iran has the potential to become a significant regional and international player. Iran uses all its soft and military power in this regard. However, it is facing a problem in exporting its theocratic model to regional countries. The Iranian strategy is one of the most controversial strategies in the Middle East. Since the Cold War era, the Iranian foreign policy has seen various political patterns in regional and international levels. Iran's geostrategic location, population weight, imperial legacy, and military power make Tahran play significant role in the region. The article argues that despite the Islamic aspirations, Iran's strategic approach to the region, beginning from 2003, is focused on armed Shiite groups. Indeed, through these non-state agents, Iran has extended its influence in Iraq, Lebanon, Syria and Yemen.

***Keywords**: Iran, Middle East, Iran's strategic depth, Iranian strategic thinking, Iran's strategic role, Iran's future status.*

الملخص

ايران دولة حالها حال الدول الاخرى لها من الامكانات والموارد السياسية ما يؤهلها للاضطلاع بأدوار اقليمية ودولية ذات شان استراتيجي مؤثر، كما ان لها من الخصوصية السياسية في ادارتها للازمات في الشرق الاوسط من منطلق المصلحة القومية العليا، وهي في سبيل ذلك تجيش الموارد كافة صلبة وناعمة لإدارتها بنجاح وتمكن، لكن في المقابل تواجه مشكلة كبيرة في تسويق نموذجها السياسي الثيوقراطي، خصوصا في دول الجوار العربي والخليجي، وعلى الرغم من اعتمادها على استراتيجية التمكين لانجاح مسعاها السياسي ، الا ان هذا النجاح ارتد عليها بالفشل نتيجة عدم اداء الادوات لادوارها بصورة تخدم المصالح الايرانية، بل ان المستقبل قد وضع ايران ضمن اطار حسابات معقدة لم تنفك ان أرقت صناع القرار في ايران.

وتعد الاستراتيجية الإيرانية من أكثر الاستراتيجيات المثيرة للجدل في الشرق الأوسط، وذلك نظراً لطبيعة التناقض بين الاستراتيجية والتكتيك المتبع في سياستها الخارجية، وهو ما دفع الكثير من الباحثين والمفكرين إلى إبتكار قوالب فكرية لتفسير النظرية في السياسة الخارجية الايرانية في منطقة الشرق الأوسط وجوارها، فمنذ الحرب الباردة وحتى اليوم، شهدت السياسة الخارجية الإيرانية أنماطا سياسية مختلفة في التعامل الإقليمي والدولي مع المتغيرات المستجدة، وبحكم موقعها الجيواستراتيجي والثقل السكاني والإرث الإمبراطوري والقوة العسكرية، كانت عنصراً فاعلاً في هذه المتغيرات ، لذا من الضروري بمكان تسليط الضوء على الإستراتيجية الإيرانية في هذه المنطقة، من حيث أهدافها ووسائل تنفيذها، وإنعكاسها على مكانتها الاستراتيجية ، وأهم النتائج التي المترتبة عليها مستقبلا.

* Makale Gönderiliş Tarihi: 14.05.2017. Yayına Kabul Tarihi: 09.05.2017
** Musul Üniversitesi Öğretim Üyesi, firaspolitics858@gmail.com

كلمات مفتاحية: إيران، الشرق الأوسط، العمق الاستراتيجي الإيراني، الفكر الاستراتيجي الايراني، الدور الاستراتيجي الإيراني، مستقبل مكانة إيران.

المقدمة

تتمتع إيران بأهمية جيوبوليتيكية كبيرة على خارطة الإستراتيجيات العالمية، وذلك نظراً لطبيعة موقعها الجيواستراتيجي المميز، فقد مكنتها هذه الميزة الجغرافية من أن تكون نقطة تواصل بين شرق قارة آسيا وغربها، فضلاً عن المزايا الإستراتيجية الهائلة التي وفرها لها هذا الموقع الجغرافي المتمثل بوقوعها على طرق موارد التجارة العالمية والثروات البترولية، بالإضافة إلى توافرها على المزايا المادية والمعنوية التي أهلتها لأداء أدواراً خارجية عززت من سياستها ومكانتها إقليمياً ودولياً.

يضاف إلى ماسبق إحتواء إيران على عمق تاريخي وثقافي وحضاري ، جعلها تعيد إكتشاف مصادر قوتها من جديد ، ولتشكل إضافة قوية لمصادر قوتها الشاملة والحديث هنا عن القوة الناعمة ، والتي مكنتها من الولوج إلى كثير من مناطق وأقاليم العالم ، وأصبحت أداة مؤثرة في سياستها الخارجية ، وذلك من خلال توظيف الثقافة والحضارة واللغة الإيرانية بشكل يستهدف الشعوب دون الدول والنخب دون الحكومات ، وأن تنفذ إلى داخل الكينونات الإنسانية متجاوزة بذلك الأطر التقليدية لمفهوم إستخدام القوة ، وتحديداً في المجالات القريبة منها (دول الخليج العربي – تركيا – الهند – باكستان – الجزائر – السودان – العراق – سوريا – لبنان – القرن الأفريقي – الخ) ، وبالتالي فهي قد أوجدت نموذجاً إقليمياً فريداً يوائم بين إستخدام القوة الصلبة والأيديولوجية السياسية المتكونة من الأفكار والتقاليد والأعراف التي تمثل عمقها التاريخي والحضاري ، مما جعلها تطرح نفسها كقطب إقليمي يتجاوز موضوع الدولة الفاعلة أو الدولة المشاركة أو الدولة المؤثرة.

وفي الوقت الحاضر سعت إيران إلى إعادة بناء دورها الإقليمي مستغلة بذلك جملة من المتغيرات التي شهدتها المنطقة (ثورات الربيع العربي – تصاعد التيار الإسلامي الأصولي (داعش ، النصرة) – الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة ترامب – التحالف الإسلامي بقيادة السعودية - الخ) ، بما تملكه من قوة ناعمة كـ(اللغة -الثقافة الإيرانية-القيم السياسية-التأثير الديني – العمق الحضاري ، الخ)، وقوة صلبة كـ(البرنامج النووي- القدرات العسكرية المتصاعدة – الحشد الشعبي – حزب الله- نظام الاسد- الحوثيون- الخ) ، إلى استغلال ثقلها الجيوبولتيكي والجيوسياسي لفرض مكانتها كقوة وقطب إقليمي يتجاوز الأطر التقليدية التي كانت تصور إيران في الساق.

الاشكالية: يتناول البحث بالدراسة والتحليل المتغيرات الاقليمية والدولية الجديدة في الشرق الاوسط وارتباطها بالمكانة الاقليمية الايرانية، وهو ما كان موضع تساؤل مستمر من قبل الباحثين والمفكرين، وهذا ما دفعنا أيضا الى طرح تساؤل مركزي وهو (ما هو المستقبل الذي ينتظر إيران؟، وما هي أبرز السيناريوهات المتوقعة؟).

الفرضية: إن طبيعة الدراسة تقوم على فرضية مفادها:(أن الاستراتيجية الإيرانية في منطقة الشرق الاوسط أثارت الكثير من الجدل، من حيث الآليات المعتمدة في التعاطي مع الازمات والتطورات الاقليمية التي تتقاطع فيها الاستراتيجيات الدولية أيضا، وبالتالي هذا ما جعل حل هذه الازمات يرتبط وبصورة وثيقة بالمستوى والمدى الذي تمثله العلاقات مع إيران، كونها تحتل مكانة مركزية في الكثير من هذه القضايا).

مناهج البحث: بحكم اتساع محاور البحث في الموضوع أستدعى الأمر توظيف عدداً من مناهج البحث العلمي

وكلاً حسب استعمالاته وخواصه ووضعه المناسب أبرزها: المنهج التاريخي، ومنهج التحليل النظمي، والمنهج المقارن، والمنهج الاستشرافي (الاحتمالي) المشروط الذي لا غنى عنه في الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية.

هيكلية البحث: في ضوء تحديد الإشكالية التي ينطلق منها البحث، والفرضية الأساسية، توزعت هيكلية البحث إلى عدة مباحث، فضلاً عن مقدمة وخاتمة تتضمن الاستنتاجات التي تم التوصل إليها.

المبحث الأول: إعادة فهم مكانة إيران في ضوء إستراتيجيتها الإقليمية...رؤية في الدلالات والدروب

أصبحت الاستراتيجية الإقليمية الإيرانية من المتغيرات الجدلية في الشرق الأوسط، وهو ما يستدعي منا إعادة فهم هذه الاستراتيجية، من خلال البحث في الأطر العامة لها، وعلى النحو الآتي:

أولاً: مبادئ الاستراتيجية الإقليمية الإيرانية

تبرز إشكالية المشروع الاستراتيجي القومي الإيراني في الشرق الأوسط، حيث معادلات القوة والتوازن لا تدوم لفترة طويلة، لأن الثابت الوحيد في هذا العالم هو التغيير المستمر، خصوصاً في منطقة مليئة بالصراعات، والجدير بالذكر، إن إيران لم تحسن إستخدام أدوات قوتها الصلبة والناعمة، ففي الوقت الذي أستطاعت فيه التمدد خارج حدودها وفرض أجندتها الإقليمي، إلا أنها فقدت هيبتها والكاريزما المبنية على شعاراتها الثورية، وبرغم إستمرار تموضعها خارج حدودها، إلا أنه من المتوقع أن منحنى الصعود سيقف، ويبدأ التراجع لمشروعها، نظراً لإنكشاف مخططاتها وفيما يتعلق بمبادئ الإستراتيجية الإيرانية، فانها تنبع من الدستور الإيراني، وإن من أهم وأبرز تلك المبادئ ما يلي:

العالمية

منذ اللحظات الأولى لإنتصار الثورة في إيران، تبنى الخميني عشية الثورة البعد التطبيقي لمفهوم تصدير "ولاية الفقيه" بصيغته الأممية، تحت شعار الدولة "الإسلامية" العالمية، إذ تمتد رقعتها الجغرافية في (المرحلة الخضراء) من جاكرتا إلى الدار البيضاء، بإجتياز البوابة الأولى العراق ودول الخليج العربي، تليها المرحلة (الحمراء) وهي إسقاط التجارب الماركسية وأنظمة الحكم في الإتحاد السوفيتي ومنظومة الدول الاشتراكية الأخرى، لتباشر ولاية الفقيه الإيرانية معركتها الأخيرة في المرحلة (السوداء)، التي تقتضي إنهاء العصر الرأسمالي إلى الأبد بإجتياح أوروبا الغربية وإسقاطها بلداً بلداً، يليها عبور المحيطات صوب عاصمة الشيطان الأكبر "الولايات المتحدة الأميركية" والسعي إلى تدميرها، عندئذ تقام ولاية الفقيه الكونية بقيادة المرشد الإيراني الذي يلي صلاحيات الأئمة والأنبياء في إقرار العدل على سطح كوكب الأرض.

وتستند مقولة العالمية إلى أقوال قائد الثورة الإيرانية "الخميني"، الذي قال عام ٠٨٩١، ما نصه "نحن في جمهورية إيران الإسلامية سوف نعمل بجهد من أجل تصدير ثورتنا للعالم، وإنه بمقدورنا تحدي العالم بالأيديولوجية الإسلامية"، وقال أيضاً: "نحن نهدف إلى تصدير ثورتنا إلى كل الدول الإسلامية، بل إلى كل الدول، حيث يوجد مستكبرون يحكمون مستضعفين"، وينبع أيضاً من الدستور الإيراني الذي يؤكد على البعد العالمي للثورة الإيرانية، فلقد جاء في الفصل الأول المعنون بـ"الأصول العامة" في المادة الثالثة بأنه من أجل الوصول إلى الأهداف المذكورة في المادة الثانية، تلتزم حكومة جمهورية إيران الإسلامية بأن توظف جميع إمكانياتها لتحقيق ما يلي:"تنظيم السياسة الخارجية للبلاد على أساس المعايير والإلتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين، والحماية الكاملة لمستضعفي العالم"، أيضاً جاء في الفصل

العاشر "السياسة الخارجية" في المادة الرابعة والخمسين بعد المائة "المادة ٤٥١" ما نصه "تعتبر جمهورية إيران الإسلامية سعادة الإنسان في المجتمع البشري كله قضية مقدسة لها، وتعتبر الإستقلال والحرية وإقامة حكومة الحق والعدل، حقاً لجميع الناس في أرجاء العالم كافة، وعليه، فإن جمهورية إيران الإسلامية تقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أية نقطة من العالم، وفي الوقت نفسه لا تتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى"، هذه المواد الدستورية تُعلن صراحةً مبدأ عالمية الثورة الإيرانية تحت غطاء دعم ما يُسمى المستضعفين في الأرض.

حماية المستضعفين أمام المستكبرين

ينص البند الرابع عشر من الدستور الإيراني على أن الحكومة الإسلامية في إيران، تعمل ضمن أهدافها على إسعاد الإنسان في المجتمعات البشرية كافة، وأن الإستقلال والحرية وإقرار حكومة العدل والحق لهو حق مكفول لجميع شعوب العالم، وعليه فهي تؤيد حقوق المستضعفين ونضالهم في مواجهة المستكبرين في نقطة من بقاع الأرض، وتباعاً تتحرك إستراتيجية إيران الخارجية على نصرة المستضعفين في الأرض ومحاربة المستكبرين، الأمر الذي من شأنه تحقيق الأمة العالمية الواحدة. انطلاقا من الآية القرآنية: "ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين" (القصص:٥).

المذهبية الإيرانية

لايخفى على أحد أن المشروع السياسي الإيراني هو مشروع ديني مذهبي بحت، إلا أنه مع ذلك نجح الخميني في إسباغ التوجه "الإسلامي" العام على الخطاب السياسي الإيراني، فدعوته للوحدة الإسلامية للوقوف بوجه الأمبريالية العالمية، مثلت الخط العام للسياسة الأيرانية طيلة فترة حياته، ففي بيان له عام ٠٨٩١ قال:"المشجي والأخطر من القومية هو خلق الفُرقة بين السنّة والشيعة، ونشر الدعاوي الخبيثة بين الأخوة المسلمين.. أنا أمد يد الأخوة إلى كل المسلمين المُلتزمين في العالم، وأطلب منهم أن يعتبروا الشيعة إخوة أحباء لهم، وبهذا نقضي على مخططات الأعداء الشريرة".

ولهذا فإن تحليل الدستور الإيراني قد يكون مهماً في إستكشاف هذا الأمر، إذ إنه في الوقت الذي تتظاهر فيه إيران أنها مع وحدة العالم الإسلامي، وتحارب الطائفية، بل وتتهم دول المنطقة بإثارة الخلافات المذهبية، فإنها تنظر بإستعلاء إلى المذاهب الأخرى، وهذه حقيقة منذ الثورة الإيرانية في نهاية سبعينيات القرن الماضي، وهذا ما أكده قائد الثورة الخميني في كتابه "الأربعون حديثاً"، الذي يكرر فيه تكفير كل المذاهب الإسلامية حين يقول:"ومن المعلوم أن هذا الأمر يختص "بشيعة" أهل البيت، ويحرم عنه الناس الآخرون؛ لأن الإيمان لا يحصل إلا بواسطة ولاية علي وأوصيائه من المعصومين الطاهرين عليهم السلام، بل لا يقبل الإيمان بالله ورسوله من دون الولاية"، كما أن المادة "٢١" من الدستور الإيراني تنص على أن "المذهب الجعفري الإثني عشري يبقى إلى الأبد المذهب الرسمي لإيران وغير قابل للتغير"، وتنص المادة "٣١" من الدستور الإيراني على أن الإيرانيين الزرادشت "المجوس" واليهود والمسيحيين هم وحدهم الأقليات الدينية المعترف بها وتتمتع بالحرية في أداء شعائرها، والواضح هنا أن الدستور الإيراني في الوقت الذي إعترف فيه بحقوق أتباع هذه الديانات فقط، وهو حق واجب الإعتراف به من الناحية الإنسانية والوطنية، لم يعترف بحقوق الطائفة المندائية "الصابئة" وهي ديانة ورد ذكرها في القرآن الكريم، وهي من الديانات الموحدة لله جل جلاله، ويبلغ تعداد أتباعها في الأحواز مائة ألف، ويتحدثون اللغة العربية.

ومما تقدم يمكن القول أن المذهبية الإيرانية تلعب دوراً مؤثر في توجيه الحركة الإيرانية داخلياً وخارجياً، فالبعد الهوياتي والفئوي يطرح نفسه كمحدد في السياسة والإستراتيجية الإيرانية، فعلى الرغم من عدم إبراز الهوية الدينية في السياسة الإيرانية، إلا أن الأفعال الإيرانية الخارجية غالباً ما تكشف عن طبيعة السياسة أو الإستراتيجية المتبعة، فإيران قد تمارس سياسة طائفية ومذهبية مع دولة (السعودية مثلاً)، ولكنها من ناحية أخرى تمارس سياسة إنفتاحية براغماتية مع دولة أخرى (فنزويلا مثلاً)، وبالتالي يمكن القول أن إيران تستخدم الخطاب السياسي الإسلامي ضمن الدوائر التي تراها مناسبة، فحتى عندما تتحرك السياسة الخارجية الإيرانية ضمن أطر طائفية مذهبية، إلا أنها في الوقت نفسه تسعى إلى تحقيق مكاسب عملية على أرض الواقع، فالدعم الإيراني للجماعات المسلحة في الشرق الأوسط "السنية والشيعية"، قد يلغي الصفة الطائفية أو المذهبية لسياسة إيران، ولكن من جهة أخرى تكون المكاسب المتحققة أفضل من إقتصار الدعم على جماعات "شيعية" بعينها، وبالمجمل فإن المستفيد الوحيد هو إيران.

ففي الوقت الذي لاتنظر فيه إيران إلى نفسها على أنها متغير طائفي ومذهبي في المنطقة، إلا أنها في الوقت نفسه لم تشفع لها العلاقات التي نسجتها مع العديد من الدول "السنية"، ففي حين تعطي للدبلوماسية مجالاً واسعاً لتمهيد العلاقات مع هذه الدول، تعمل على الجانب الآخر إلى توظيف الحركات والفعاليات الاجتماعية في هذه الدول ضد أنظمتها السياسية، وهو الأمر الذي أضفى على السياسة الخارجية الإيرانية صبغة مذهبية لا لبس فيها، وأثار سخط دول الجوار، وساهم في تصلُّب ميولها الطائفية.

ثانياً: سمات الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية.

يمكن القول أن الإستراتيجية مثلها مثل الجسم البشري، فهذا الجسم يتضمن مجموعة من المكونات التي تميزه عن غيره من الكائنات الحية، ولكنه في أدائه لوظائفه يتميز بصفات يتفاوت البشر في إمتلاكها كدرجة الذكاء والقوة البدنية وغيرها. وسنحاول هنا تسليط الضوء على أهم السمات التي تشرح طبيعة الإستراتيجية الإقليمية الايرانية، وكما يأتي:

أهميتها ومكانتها.

تمثل الإستراتيجية الإقليمية بعداً رئيسياً من ضمن أبعاد عدة تكون الإستراتيجية الإيرانية الشاملة، والحديث هنا عن الإستراتيجية الإيرانية الخارجية (الإقليمية)، فقد حظي البعد الإقليمي للإستراتيجية الإيرانية بإهتمام بالغ من قبل صناع القرار السياسي والعسكري في إيران، ووظفت إيران في سبيل إنجاحها مختلف الأدوات الصلبة والناعمة، فضلاً عن التخصيصات المالية الكبيرة التي تم تسخيرها في هذا المجال، ويتضح هذا الأمر في الحجم المتصاعد للميزانية الخارجية المسخرة لدعم الدول والجماعات المسلحة، التي تدور في فلك إستراتيجيتها الإقليمية، وتحديداً في العراق وسوريا واليمن والبحرين وبعض دول القارة الافريقية.

كما وتتضح أهمية الإستراتيجية الإقليمية من خلال القداسة التي منحها إياها الدستور الإيراني، في دعم الأقليات "الشيعية" في مختلف دول العالم وبشتى الوسائل المتاحة، وهو مايشير إلى عمليات التحديث المستمر في الدوائر المعنية بالسياسة والإستراتيجية الإيرانية وعلى رأسها وزارة الخارجية الإيرانية، فقد لعبت الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية أدواراً مهمة، جعلت منها أداة رئيسة في ديمومة وإستمرار النظام السياسي الإيراني وعلى النحو الآتي:

استقلاليتها وحياديتها

يشير موضوع الإستقلالية في الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية الكثير من التساؤلات، حول ما إذا كانت هذه الإستراتيجية تسير وفق رؤية إيرانية مستقلة للإقليم والعالم، أو أنها تتحرك في إطار أو جزء من إستراتيجية دولية، كما هو الحال في العلاقة مع روسيا الإتحادية أو الصين، وفي الحقيقة لابد من الإشارة إلى أن موضوع الإستقلالية في الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية، كان قد فرض نفسه في المراحل الأولى من الثورة الإيرانية، من خلال مبدأ لاشرقية ولاغربية، وبالتالي كان الهدف الرئيس للإستراتيجية الإيرانية هو إعادة بناء النموذج الإيراني من جديد، من خلال عدم الإنغماس في التفاعلات الدولية والإقليمية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، إلا أن هذا الأمر تغير في مرحلة مابعد الإحتلال الأمريكي للعراق، إذ بدأت الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية بالإنغماس الشديد في الشان الإقليمي والعراقي تحديداً، وبدأت الخيارات الإيرانية المستقلة تطرح نفسها على الصعيد الإقليمي، من خلال الحديث عن الهلال الشيعي، أو بعد الربيع العربي من خلال الحديث عن الشرق الأوسط الإسلامي، وهو ما يشير إلى أن إيران حاولت طيلة الفترة الماضية التحرك ضمن خيارات سياسية مستقلة.

أما بعد وصول رياح التغيير إلى سوريا وعجزها عن وضع حد لمجرياتها المتصاعدة، أرتأت إيران التخلي عن خيارتها المستقلة والتحول إلى أداة بيد الإستراتيجية الروسية، التي غيبت كل الشعارات الإيرانية عن ضرورة قيام شرق أوسط إسلامي بقيادتها ووفق رؤيتها، بل أن موضوع الإستقلالية قد تم تغييبه نهائياً من قاموس الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية، وأصبحت روسيا الإتحادية المتحدث الرسمي بأسمها، وأسم محور الممانعة، الذي أنشاته بعد الإحتلال الأمريكي للعراق.

توزيع الأولويات والإهتمامات.

تختلف إهتمامات الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية بإختلاف المناطق والأقاليم التي تنطلق نحوها، وكذلك بإختلاف تأثير ومكانة الدول على الساحة الإقليمية، فالموقع الجيوبولتيكي لإيران حتم عليها توزيع إهتماماتها الخارجية بحكم قربها أو بعدها عن المسارح الإستراتيجية المتغيرة، ذات التأثيرات الكبرى على نفوذها ومكانتها الإقليمية والدولية.

فنجد إيران قد أولت منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط أولوية إستراتيجية كبرى، بحكم طبيعة الفرص والأدوات الفاعلة في إستراتيجيتها الإقليمية، وهو ما لانراه في أفريقيا وآسيا الوسطى أو حتى في شبه القارة الهندية، وإن كانت تمتلك أدوات وأدوار مؤثرة هناك، إلا أنها لا ترقى إلى مستوى تأثيرها السياسي والإستراتيجي في الخليج العربي والشرق الأوسط.

ومن جانب آخر نجد الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية، قد أولت التحالف أو التشارك مع القوى الكبرى أهمية كبيرة، وتحديداً في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث الهيمنة الامريكية على مجمل التفاعلات الإقليمية والدولية، إذ نجد أن الإستراتيجية الإيرانية قد وجدت ظالتها في التحالف مع روسيا الإتحادية والصين، من خلال إتفاقيات الشراكة الإقتصادية والتعاون الأمني والطاقوي، فالأزمة السورية كشفت المدى الذي وصلت اليها العلاقات التحالفية بين إيران وروسيا الإتحادية، ليس أقلها سماح إيران للطائرات الحربية الروسية بالإنطلاق من الأراضي الإيرانية لقصف أهداف داخل سوريا، وهو مالم يكن مسموح به قبل عام ٢٠٠٢.

الأدوات والآليات.

كما أشرنا فيما سبق عند الحديث عن الأدوات الرئيسة في الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية، وظفت إيران مجموعة من الأدوات لتحقيق أهدافها الخارجية، فهي ومن خلال تحركها الخارجي تحدد الأداة المستخدمة، والتي تأتي متوائمة مع طبيعة القضية المستهدفة، أو الدولة التي تتوجه نحوها الحركة الإيرانية، فكل نمط من الأنماط الفرعية له أدوات محددة تتناسب معه، فمثلاً لاتستخدم إيران الدعم العسكري والتدخل السياسي والقوة الصلبة إلا مع الدول العربية والإسلامية، بينما تستعمل الأدوات الدبلوماسية والقوة الناعمة مع المنظومة اللاتينية والأوروبية، وبالتالي هناك عدم تساو في إستعمال هذه الأدوات تجاه مختلف الوحدات الدولية، كما أن إستعمال أداة معينة يؤثر في سياستها الخارجية، فالدعم المالي والعسكري للقوى المعارضة في النظم العربية، يؤدي إلى توتير العلاقة بين هذه الدول وإيران.

القضايا والوسائل الموظفة.

لابد من الإشارة إلى أن الدول في إستراتيجيتها الخارجية، تنطلق من خلال التعامل مع قضايا إقليمية ودولية معينة، أي بمعنى أنها لا تتحرك من العدم، وإنما تتحرك في إطار قضية أو قضايا معينة، تمثل ركيزة أو ركائز إستراتيجية لتحركها الإقليمي والدولي.

شكلت قضايا الحفاظ على النظام السياسي وتصدير الثورة وتمكين الأحزاب السياسية "الشيعية" في دول العالم العربي، أولوية إستراتيجية بالنسبة لايران، وهو ما جعل إيران تجيش موارد قوتها الشاملة داخلياً وخارجياً للدفاع عن هذه القضايا، وإلى جانب هذه القضايا شكلت قضية البرنامج النووي الإيراني أيضاً، موضوعاً مهمة في الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية، إلا أنها وظفت هذه القضية في خدمة القضايا السابق ذكرها، ولعل هذا ما كشفت عنه خطة العمل المشتركة أو الإتفاق النووي في العام الماضي بينها وبين القوى الكبرى، وهذا مايطرح إيضاً موضوع القضايا المركزية والتكتيكية في الاستراتجية الإقليمية الإيرانية.

فالحفاظ على (النظام السياسي، الأمن القومي، وتمكين الأحزاب السياسية الشيعية)، هي قضايا مركزية بالنسبة للإستراتيجية الإقليمية الإيرانية، ولعل الإنغماس الإقليمي النشيط لإيران في الشرق الأوسط والخليج العربي خير مثال على ذلك، إذ بمقابل التنازلات التي قدمتها إيران في إتفاقها النووي، سمح لها بتوغل نفوذها الإقليمي بالشكل الذي جعل الشرق الأوسط يعيش فوضى جغرافية متصاعدة، أمتدت تأثيراتها إلى كل الأقاليم، ولعل المشاركة الفاعلة في مؤتمرات الرياض " العربية الإسلامية الامريكية" في مايو ٧١٠٢، يكشف مدى التأثير الإيراني السلبي في الشرق الأوسط.

كما زاوجت الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية بين القضايا المراد تحقيقها، والأدوات الموظفة في هذا الإطار، فلتحقيق الأمن القومي، وظفت القوة الصلبة، ولتحقيق التنمية والإنفتاح الإقتصادي، وظفت الدبلوماسية الإقتصادية والعلاقات التجارية، ولتحقيق التأثير الثقافي والحضاري، وظفت مفردات قوتها الناعمة، وفي مسألة الملف النووي، استعملت دبلوماسية التفاوض ودبلوماسية المؤتمرات، بالإضافة إلى ماتقدم قد تتبع الدولة إستراتيجية معينة حيال قضايا معينة، وإستراتيجية أخرى حيال قضايا أخرى. فالإستراتيجية الإيرانية حيال السعودية فيما يتعلق بقضية البحرين، ليس لها نفس الطابع عندما يتعلق الأمر بالعراق، ففي الأولى هناك طابع صراعي، أما في الثاني فهناك طابع صراعي أقل حدة.

الثابت والمتغير.

يعد موضوع الثابت والمتغير من المواضيع الهامة في الدراسات الإستراتيجية، وعندما يتعلق الموضوع بإيران، نجد إنها قد أعطت الكثير من الأمثلة في هذا المجال، فقد تميزت الإستراتيجية الإيرانية منذ قيام الجمهورية "الإسلامية" بعدم الثبات أو التماسك، إذ مرت بحقب كان في أولها العامل الثوري هو الأساس الموجه للسياسة الخارجية الإيرانية، بينما سيطر في مدة ثانية العامل الأمني والتماسك الوطني الداخلي ومنع التفتت الإثني بين مكونات المجتمع الإيراني، كهاجس أساس في علاقات إيران مع محيطها الجيوستراتيجي بما في ذلك علاقتها مع الولايات المتحدة، وفي مرحلة ثالثة كان للعامل الإقتصادي دور كبير في صنع الإستراتيجية الخارجية.

ونتيجة لذلك لجأت إيران لسياسات معقدة في التعامل مع هذا الواقع، فقد تبنت إيران إستراتيجيات كثيرة أهمها:

إستراتيجية التكيف: ويقصد بها الإلتزام بالأعراف والشرعية الدولية.

إستراتيجية التحفيز الذاتي: وتهدف إلى تأكيد الدور الإيراني الإقليمي في المعادلة الأسيوية والعربية "المشاركة في الترتيبات الأمنية..".

إستراتيجية المساومة: وتهدف إلى تحقيق أعلى درجة من المنفعة عن طريق المناورة الدبلوماسية.

إستراتيجية التصلب: وبها تظهر إيران استقلالها عن الغرب وعن الولايات المتحدة، عن طريق تأكيد قوتها الإقليمي والمبادئ الرئيسة للثورة.

ومن نظرة تحليلية لهذه الإستراتيجيات، يمكن القول إن إيران حاولت إعتماد مبدأ الإستمرارية والتغير في إستراتيجيتها الخارجية، ولعل سعيها لإمتلاك الطاقة النووية، والتحول من المستوى التقليدي إلى المستوى النووي، جاء بناء على عدة أسباب ساقتها إيران في هذا المجال ومن أهمها:

1. تأكيد الإعتماد الذاتي الدفاعي لإيران، وعرض مدى التقدم العلمي والتقني الذي وصلت إليه الدولة، وتأكيد نجاح الثورة فيما لم يصل إليه الشاه (محمد رضا بهلوي).
2. السعي لتحقيق المساواة والتكافؤ النووي مع بعض دول المنطقة (إسرائيل وباكستان).
3. تدعيم المكانة الدولية والإقليمية لإيران.
4. إستمرار الوجود العسكري الأمريكي بالقرب من إيران.
5. الإفادة من القيمة الأساسية للأسلحة النووية، إذ توفر هذهِ الأسلحة وسائل للردع والدفاع عن الدولة الإيرانية، والتأثير السياسي والإستراتيجي، وتحقيق التوازن الإستراتيجي النووي في المنطقة سيما مع إسرائيل.

ويلحظ المتابع للإستراتيجية الإيرانية، أنها تتسم بقدر كبير من الإستمرارية والتواصل في مضامينها وأبعادها وأهدافها،

ليس في حقبة الثورة فحسب بل ما قبلها، بعبارة أخرى ثمة عناصر للإستراتيجية الإيرانية مستمدة من حقب تاريخية قديمة:

1. سعي إيران إلى إمتلاك التكنولوجيا النووية، هذا السعي دشن زمن الشاه، وما زالت إيران تسعى إليه حتى الآن، وإحتلالها للجزر الإماراتية.

2. جعل البلد ذا شأن في السياسة العالمية، فمنذ أن فرض المذهب "الشيعي الصفوي" عليها في مطلع القرن السادس عشر، وهي تسعى إلى جعل البلد ذا مكانة مرموقة في النظام الإقليمي والدولي، وقوة عظمى لا تضاهى، هذا الطموح دفع صناع القرار في الحقب الماضية إلى الدخول في "مغامرات حربية لم يكونوا أهلاً لها، وجريهم وراء خيال لإسترجاع ممتلكات الإمبراطورية القديمة وأمجادها"، ما جلب ويلات على إيران.

3. ميل صانعي السياسات إلى تبني أهداف لا تتناسب مع الإمكانات والقدرات والوسائل المتوفرة لديهم، هذه الصفة لها جذور تاريخية وهي ما زالت حاضرة إلى الآن، فإيران المعاصرة ترغب في إنشاء نظام دولي متعدد الأقطاب، تكون فيه قطباً دولياً محورياً يتحدى الهيمنة الأمريكية، لكن هناك فرقاً بين الرغبة والمقدرة.

4. تحكم القيادة وشخصية الملوك في السياسة الخارجية، فأهداف الدولة ومصلحتها القومية دائماً ما تعبران عن الرغبة الشخصية للملوك، ولا تزال حاضرة إلى الآن، فالخميني هو من قرر طبيعة عالمية السياسة الخارجية لإيران، كما حددها في كتابيه (ولاية الفقيه) و(الحكومة الإسلامية)، وحتى الدستور فإنه يعكس قناعاته وتصوراته وفلسفته الخاصة، وأي تغيير في الحياة السياسة الإيرانية سواء كان على الصعيد الداخلي أو الخارجي يجب أن يتم بموافقة المرشد، ولا يمكن أن نتوقع أية قطيعة سياسية مع سياسة إيران التقليدية إلا إذا مست المرشد الأعلى وصلاحيته، وهو أمر في غاية الصعوبة.

5. الحياد أو عدم الانحياز وسياسة عدم الانضمام إلى التحالفات الدولية، وهي سياسة ترتبط بالجذور الثقافية والحضارية الفارسية.

ثالثاً: فلسفة الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية وأبعادها.

تمثل الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية دائماً إشكالية سواء على المستوى التحليلي أم على المستوى العملي، وهو ما سبب إرباكاً حقيقياً للمتعاملين معها، ومرد ذلك أن إيران لا تتحدث بصوت واحد، وأن ثمة معسكرين في إيران(المحافظين والإصلاحيين) يتداولان تلك المسألة، فضلاً عن طبيعة سياستها الحذرة والمعقدة، ويلاحظ في الآونة الأخيرة وبخاصة بعد الإحتلال الأمريكي للعراق عام٢٠٠٣، تصاعداً في النفوذ الإقليمي لإيران، فهي تقع في موقع جيوبوليتيكي متميز قدم لها فرصة كبيرة في إستثماره لجهة الدفع بمشروعها التوسعي الدفاعي والهجومي في الوقت نفسه، بيد أنه أي هذا الموقع، جعلها أيضاً عرضة للمخاطر في منطقة تتسم بالتوتر وللإستقرار.

تنطلق الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية عند تعاملها الإستراتيجي الخارجي، إلى وضع مقتربات إستراتيجية مستنبطة من طبيعة الفلسفة الحاكمة لها، والتي عادة ما تتميز بالعمومية والشمول، بل أنه في كثير من الأحيان، مثلت هذه العموميات محدداً أمام قدرة صانع القرار السياسي والإستراتيجي، على الإحاطة بلكم الهائل من الفرص والتحديات التي تفرضها البيئات الإستراتيجية المتعامل معها.

فعند الحديث عن التوجهات العامة للإستراتيجية الإقليمية الإيرانية، نجد أنها لطالما تراوحت مابين خيارات مرة بها الكثير من الدول، فما بين الإنعزال والتدخل وعدم الإنحياز، وظفت الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية أيضاً، إستراتيجية التوظيف الغير مباشر للعنصر البشري في العديد من بلدان المنطقة، إذ كانت الطبيعة العامة للإستراتيجية الإيرانية خلال فترة حكم الشاه محمد رضا بهلوي مزاوجة مابين خياري الإنعزال والتدخل، فهي تدخلية عندما تتعلق بقضايا الأمن الخليجي، وإنعزالية عندما يتعلق الأمر بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أما في الفترة التي أعقبت قيام ثورتها الإسلامية، فقد تخلت السياسة الخارجية الإيرانية عن حالة الإنعزال، وأصبحت تعتمد التدخل في قضايا المنطقة، من خلال مبدأ تصدير الثورة والدفاع عن المستضعفين.

أما الأدوار الإيرانية فهي الأخرى تميزت ومنذ قيام الجمهورية "الإسلامية" بعدم الثبات أو التماسك، وكذلك الحال بالنسبة للإستراتيجيات الإيرانية فهي الأخرى يشوبها الكثير من التعقيد، بسبب التداخلات والتفاعلات المعقدة في علاقة إيران المتدهورة مع أمريكا والغرب من جهة، وعلاقاتها المتطورة مع بعض دول المنطقة العربية مثل "سوريا والعراق وليبيا واليمن"، وأيضاً القوى السياسية والجماعات المسلحة في الشرق الأوسط من جهة أخرى.

وبالمجمل تنطلق الإستراتيجية والسياسة الخارجية الإيرانية في تعاملها مع التطورات الدولية من قيم وفلسفات أساسية، مثلت الإطار العام لتفسير الحركة الإيرانية الخارجية، ومن أبرزها:

القومية الفارسية والاعتزاز التاريخي.

حيث تعتبر إيران واحدة من أكبر الإمبراطوريات القديمة، ومن أهم دول العالم تاريخياً، وهذا أمر إنعكس على الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية، وتفضيل مقوم القومية الفارسية على ما سواه من المقومات الأخرى.

فقد كانت النزعة القومية خلال الحقبة البهلوية هي السمة الطاغية للنظام الإيراني، وكان الشاه يطمح إلى التوسع في المنطقة العربية، كما كان يعد إيران بمثابة القوة المهيمنة في المنطقة، وخلال تلك الفترة تم إحتلال الجزر الإماراتية الثلاث، هذا المشروع السياسي الإيراني استمر بعد ثورة ٩٧٩١، وإن ظهر برداء جديد، تمهيداً لمشروعها التوسعي في المنطقة العربية، حيث تعمد إيران دائماً إلى استدعاء التاريخ والجغرافيا بشكل متكرر وممنهج، في هذا الجانب يظهر البعد القومي جلياً في السياسة الخارجية للجمهورية الإيرانية، من خلال الحديث عن حدود الإمبراطورية الساسانية التي كتب الفتح الإسلامي العربي آخر صفحاتها في القرن السابع الميلادي، ولأنه لا يوجد في الوقت الراهن إمتداد قومي لإيران في الداخل العربي، وكي لا تهمل البعد القومي لأهداف داخلية بحتة، تروج الماكينة الإعلامية الإيرانية لمزاعم أن اليمن وأجزاء من المنطقة العربية كانت تحت مظلة الإمبراطورية الفارسية، وتنبش في المواقع الأثرية عما تقنع به الرأي العام المحلي لتشكل مزاجاً قومياً داعماً لمشاريع إيران في المنطقة، خاصة أن هذا النظام يدرك جيداً قوة النزعة القومية في الهوية الإيرانية في العصر الحديث، ومن هنا يكثف الساسة والقادة العسكريون حملاتهم الإعلامية التي تسعى إلى إقناع الشارع الإيراني، بأن التدخل في العراق وسوريا واليمن، ليس تدخلاً في الشأن الداخلي لتلك الدول، بقدر ما هو لحماية الأمن القومي الإيراني في المقام الأول، وهذه العبارة تخاطب المخيلة الفارسية بشكل مباشر وشفاف، وعلاوة على ذلك يروج النظام الإيراني لفكرة "العدو المتربص" بالبلاد، من خلال إبقاء أحداث الحرب العراقية الإيرانية وموقف دول الجوار العربي من ذلك حاضرة دائماً في المشهد الشعبي، هذا الدفاع ليس من خلال حماية الحدود الجغرافية لإيران، بل عبر تدمير الخطر في مصدره، ويتذكر الجميع تصريحات بعض المسؤولين الإيرانيين حول أن الدفاع عن سوريا يعد دفاعاً عن إيران وحدودها، والشارع الإيراني يفهم ذلك في هذا الإطار.

البراغماتية والمصلحية السياسية.

على رغم من كل ما يتبناه الخطاب الإيراني من قيم ومبادئ عن طريق رفع الشعارات في هذا الصدد، تبقى البراغماتية السياسية هي حجر الزاوية في تعاملاته مع التطورات الدولية، وهي العامل الرئيس في صنع الإستراتيجية والسياسة الخارجية الإيرانية، وحين تتعارض القيم التي يرفعها الخطاب السياسي الإيراني مع مصلحة الدولة، يتم تأويل ذلك بسوق المبررات الكفيلة بتحقيق المصلحة، وشرعيتها قيمياً وأخلاقياً، والحيلولة دون أن تصطدم بالمرتكزات الأخرى، فإذا كانت مصلحة النظام الإيراني تقتضي الحوار مع أمريكا، فإن النظام على إستعداد للحوار معها حتى في قعر جهنم، كما يقول محمد جواد لاريجاني رئيس لجنة حقوق الإنسان في السلطة القضائية، وشقيق كل من رئيس السلطة التشريعية والقضائية في إيران.

ويمكن القول أن السلوك السياسي الإيراني يتحدد في إطار عملية تكتيكية، لا تخرج عن إستراتيجيتها النهائية، التي تبدأ وتنتهي بميزة التفكير البراغماتي، القائم على المساواة بين الأعداء والأصدقاء، في جغرافية سياسية واضحة لمصالحها الحيوية، محددة بالمنطقة العربية بشكل عام، ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص، وفي علاقتها مع دول المنطقة تبدو إيران دولة صديقة لدول عربية وخليجية، في الوقت الذي تبدو فيه أيضاً عدوة لدول عربية وخليجية، كما وتتعقد المعادلة الإيرانية أكثر في علاقتها بالداخل العربي والخليجي، فهي داعمة وممولة لمكونات داخل الدولة الواحدة، على حساب مكونات داخلية أخرى، الأمر الذي رسخ حالة من التشويش والفوضى، التي كرست منطق الخلاف العربي العربي، كما شكلت مدخلاً إستراتيجياً لبروزها كقوة إقليمية بديلة عن النظام الإقليمي العربي، إلذي إنتقل من الصراع بين "العلمانيين" و "الإسلاميين" العرب، إلى صراع بين المكونات الإسلامية العربية ذاتها، التي إنتقلت هي الأخرى من صراع داخل المذهب الواحد، بين موالٍ لها، وآخر يختلف معها، قبل أن تتبلور إلى إصطفافات طائفية تشهدها المنطقة الآن.

الأيديولوجية الدينية والمذهبية.

كون إيران الدولة "الشيعية" الوحيدة، ولعبها دور القائد بالنسبة لأتباع هذا المذهب حول العالم، فقد أصبح هذا المذهب ومن يتبعونه أحد أهم المرتكزات في صنع القرار السياسي لدولة إيران، وأصبح هذا المرتكز جزءً أصيلاً في الدستور الإيراني، وتسعى إيران منذ بزوغ ثورتها "الإسلامية"، والتي تعتبر الثورة "الإسلامية" الوحيدة عبر التاريخ، إلى طموح بناء ذاتها كقوة إقليمية كبرى، والرغبة في الهيمنة الإقليمية، ولعب دور محوري بارز في الإقليم والعالم، وإعتمدت إيران في تحقيق الهيمنة على شقين رئيسين، وهي القوة الصلبة "العسكرية"، والتي تعمل على تطويرها رغم كل الصعوبات التي تقف أمامها في ذلك، ولعل ما عرف مؤخراً بتوقيع إتفاقها النووي مع الدول ٥+١، تتويجاً لجهودها لبناء قوة عسكرية، والشق الثاني كان القوة الناعمة التي تسعى من خلالها إلى إيجاد بيئات حاضنة تتقبل وتؤيد طرحها الساعي للهيمنة في العالم العربي، وذلك عن طريق الأقليات "الشيعية" في الخليج والعالم العربي والإسلامي، ويعتبر العامل الأيديولوجي من أبرز أدوات القوة الناعمة في السياسة الإيرانية، وتم المزج بين الأدوات الدينية والأدوات الديمقراطية الغربية، وتشكلت بنية أيديولوجية لإيران الجديدة بعد الثورة، من حيث معاداتها للمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وتصديرها دعايتها التي قامت على معاداة إسرائيل كونها ذراع أمريكا في المنطقة، ودعمها للجماعات المسلحة في فلسطين والعراق واليمن والبحرين، ومساهمتها في إنشاء حزب الله اللبناني، ودعمها لنظام الأسد في سوريا، وكل ذلك تم من منطلق عقائدي مذهبي وديني.

نمودار ۷. نسبت درآمدهای سرانه نسبی گروههای مختلف هویتی به یکدیگر

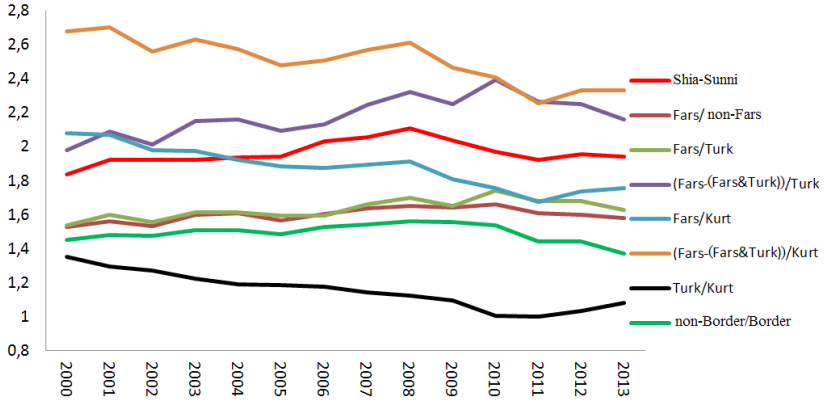

المبحث الثاني: الإقليم والمكانة الإيرانية... رؤية في الإقليم المتصور والمتخيل في العقل الإستراتيجي الإيراني.

الأهداف مثل عليا لإنسان يحلم، والإستراتيجيات هي التعبير المنهجي عن (الحلم) في خطط مفهومة، والهدف هو تلك الحالة المستقبلية التي يطمع صانع القرار مدعوماً بالقدرات التأثيرية لدولته إلى ترتيبها خارج حدودها السياسية خدمة لمصلحتها الوطنية. وفيما يلي سيتم تسليط الضوء على الملامح الرئيسة للمكانة الإيرانية من خلال الأهداف المركزية التي تسعى إلى تحقيقها، ومن أبرزها:

أولاً: إقامة نظام جيوأمني إقليمي جديد يخدم أهدافها وإستراتيجيتها.

منذ قيام الثورة في إيران عام ۹۷۹۱ بدأت رغبة إيران في إستعادة مكانتها تحقيقاً لـ(الحلم الإمبراطوري)، وهو إنعكاس للفكر الإيراني المعاصر الذي وجه ثورتها الإسلامية ونظامها السياسي، مع عدم تجاهل ثوابت واضحة في التاريخ والجغرافيا، وثوابت أخرى تتعلق بطبيعة الشخصية الإيرانية ومواقفها تحت أي نظام سياسي، وتتعلق بدور إيران التاريخي إقليمياً ودولياً، فإجتهدت الثورة الإيرانية بأن تقيم قيادة "الحكومة العالمية للإسلام"، ووضع أسس لهذا النظام للتعامل مع المستجدات، ومن أهم الأليات لتحقيق النظام الأمني الإقليمي الإيراني في هذا المجال هي:

1. تنمية القدرات العسكرية والمشاريع الأمنية، وذلك من خلال منح الدولة قدرات عسكرية كبيرة تساعد النظام على رفع شعار التهديد في مواجهة التهديد، وتقوم إيران بمناورات متعددة الجوانب والأهداف، لتحجيم قدرة القوات الأجنبية الموجودة في المنطقة مع وجود إمكانية ردع هذه القوات، والإعتماد أيضاً على تكتيك حرب العصابات والحرب المبعثرة، بدلاً من الحرب التقليدية، والإعتماد على قطاع المعلومات.

2. تطوير إستراتيجية الوجود العسكري في المنطقة، إذ تتعمد إيران نقل نشاطها العسكري إلى بعض الدول، فتجاوزت تجنيد العملاء إلى تكوين ألية عسكرية غير إيرانية مع قيادات محلية تعمل تحت توجيهها، لتحقيق إستراتيجيتها في المنطقة، وأيضاً سعت إلى التمدد الإقليمي في شكل دائرة حولها تشترك فيها الدول التي تهم

إيران أيديولوجياً، وبها قاعدة جماهيرية شيعية كالبحرين واليمن والعراق وسوريا.

3. فن إدارة الأزمة، نظراً لتوالي الأزمات المعقدة والعميقة التي تواجه النظام الإيراني منذ قيام الثورة، وهو ما تطلب خصائص فريدة للشخصية الإيرانية، وتحقيق المزيد من المشروعية والقبول الجماهيري للنظام، بالإضافة إلى وضع مفاهيم ومصطلحات جديدة، وترويجها لمعالجة أزمة الشرعية في الداخل وتحقيق المصلحة في التعاملات الخارجية، تُجيد إيران فن إدارة المصالح المتعارضة مع الأخرين، وحل الخلافات عن طريق المباحثات الثنائية أو المتعددة الأطراف.

4. المشروع النووى الإيراني، إن جميع الأطراف في الداخل الإيراني سواء النخبة والشعب متفقين، على أن المشروع النووي الإيراني هو المقوم الأساسي من أجل بناء إيران الدولة.

5. صياغة مضمون جديد إقليمي ودولي، إن إيران تعمل على صياغة مضمون إقليمي جديد من وجهة نظر "إسلامية"، تضع له إيران إستراتيجية جديدة على المستوى الإقليمي، وتقوم بتعديل بعض سياساتها الإقليمية، لتتناسب مع إحتياجاتها السياسية والأمنية في إطار الظروف الجديدة.

إن الفكرة السائدة هي أن الشرق الأوسط كانت دائماً منطقة غير مستقرة، تطرح حولها أسئلة بأكثر مما يقدم بشأنها من إجابات، وكلما بدأ أنها أستقرت نسبياً، بصورة يمكن معها تصور ملامح نظام أمني إقليمي جديد، ما يتضمن من فاعلين وتفاعلات وقواعد وملامح "بيئة إستراتيجية" قابلة للإستقرار على أسس جديدة، يقع إنفجار ما بأشكال غير متوقعة، لتبدأ العملية من جديد، والقضية هذه المرة أن الإنفجار الكبير لم يقع بفعل حرب إقليمية كحالة حرب ٧٦٩١، أو حركة غير تقليدية خارج الصندوق كحالة ٧٧٩١، أو حادثة دولية كبرى كحالة حرب افغانستان ١٠٠٢، أو غزو خارجي كحالة إحتلال العراق ٣٠٠٢، أو حتى ثورة منفصلة كما جرى في إيران عام ٩٧٩١، وإنما أنفجرت المنطقة من الداخل، بفعل سلسلة متتالية من الثورات الشعبية ضد نظم سياسية كحالة مصر وليبيا وسوريا واليمن، بما أدى إلى تصدع عدة وحدات إقليمية، مع خلق بيئة إستراتيجية لم يعد من الممكن معها بالنسبة لصانع القرار أن يتوقع ما سيجري مستقبلاً، والتوقع بالمناسبة هو جوهر فكرة النظام الجديد.

وإنطلاقاً من هذه الرؤية يمكن القول أن منطقة الشرق الأوسط تخلو من منظمة أمنية إقليمية شرعية وشاملة لجميع الأطراف الإقليمية، وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلت وتبذل في هذا الإطار، إلا أنها لم تحقق الشي المطلوب، فجامعة الدول العربية ومبادرة الحوار عبر المتوسط والمبادرة الأمنية التي أطلقها حلف الشمال الأطلسي تحت مسمى منتدى أسطنبول للتعاون، لم تحقق نجاحات تذكر على الصعيد الأمني، بل حتى مجلس التعاون الخليجي يندرج تحت هذا الإطار، ومن كل ماتقدم شجعت هذه الظروف دول المنطقة لوضع تصورات أمنية إقليمية تخدم أهدافها واستراتيجيتها، ومن هذه الدول إيران، ويتلخص النموذج الأمني الإقليمي الإيراني بالنقاط الآتية:

1. إنشاء نظام أمني تكون إيران قاعدته المركزية.

2. جعل منطقة الخليج العربي والدوائر الجغرافية المحيطة بإيران خالية من التواجد العسكري الدولي.

3. تخفيف معدلات التسلح في الخليج العربي.

4. الإقرار بالنفوذ السياسي الإيراني في الشرق الأوسط وتحديداً في العراق وسوريا واليمن والبحرين.

5. الإعتراف بحق إيران بإمتلاك السلاح النووي، أو على الأقل التكنولوجيا النووية.

وفي المقابل يصطدم هذا النموذج بمحددات داخلية وخارجية مهمة ومن أبرزها:

1. إستمرار الضغوط الدولية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها حتى بعد توقيع الإتفاق النووي، وهو ما أنعكس سلباً على وضعها الإقتصادي والسياسي وحتى العسكري.

2. الضغوط الداخلية المستمرة والتي صدعت الكثير من شرعية النظام السياسي الإيراني، وتحديداً في مجال الحريات العامة وفرص العمل والتضييق على الإعلام، والتي إنعكست بدورها على الأولويات المركزية في الإستراتيجية الإيرانية، ما بين تدمير طموحاتها النووية التي من خلالها يمكن أن تطرح نفسها قوى إقليمية فاعلة ومؤثرة، أو تدمير الإقتصاد المترهل بفعل العقوبات الدولية، وإغفال الأولويات المجتمعية التي تلعب دوراً كبيراً في توجهات الناخب الإيراني، وهو ما كشفت عنه توجهات الراي العام الإيراني في الإنتخابات الرئاسية الإيرانية الأخيرة في مايو ٧١٠٢، إذ طغت المسائل المجتمعية على الأهداف الخارجية الإيرانية.

كما تنبغي الإشارة إلى أنه بغض النظر عن نوع النظام السياسي الحاكم في إيران إصلاحي كان أم محافظ، إلا أن هذه النموذج الأمني الإيراني سوف يواجه تحدياً كبيراً بفعل النوايا الإيرانية، ولعل تصاعد معدلات التسلح والميزانيات العسكرية وتحديداً من قبل دول الخليج العربية، إلى جانب توسيع قاعدة الشركات الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الشمال الأطلسي، تعزز من هذه الشكوك، وإنطلاقاً من الرؤية الإستراتيجية الإيرانية التي توزي بين قيادتها الإقليمية ومقتربات قوتها الشاملة، ستسعى إيران إلى الإستمرار بمطالبتها بأن تكون منطقة الخليج العربي خالية من التواجد الأجنبي الأمريكي والأطلسي على حداً سواء. فالنسق العقيدي الإيراني لايفرق بين الولايات المتحدة ودول الخليج، فهو يعتبر بأن دول الخليج تمثل إحدى الأوتاد الإستراتيجية الرئيسة في نظرية الإحتواء الأمريكي لإيران.

فالإعتقاد الأمني السائد الأن في إيران أن توجهها نحو تطوير علاقاتها الجيو أمنية مع بعض دول الخليج وتحديداً (عمان والكويت وقطر)، سيمهد الطريق نحو إحداث شرخ استراتيجي بين السعودية والولايات المتحدة، من خلال بعثرة الجهود السعودية لترتيب الوضع الأمني في الخليج العربي، بعتبار السعودية اليوم هي حامل الميزان في النظام الأمني الخليجي، وضابط إيقاع التحركات والتحالفات العسكرية فيه، فالنظرة الإيرانية الكلاسيكية حيال التعامل مع دول الخليج العربي فرادى، وليس ضمن مظلة مجلس التعاون الخليج، بدات تشق طريقها في التفكير الأمني الإيراني من جديد بعد الإتفاق النووي مع القوى الكبرى.

فعلى الرغم من محاولات جس النبض الإيراني لإعادة إحياء التقارب مع المملكة العربية السعودية، عبر إقتراح وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف في أبريل ٥١٠٢، إقامة منتدى جماعي جديد للحوار في منطقة الخليج العربي، لتسهيل المشاركة لكل الأطراف الإقليمي، إذ قال في معرض مقال له نشر في صحيفة نيويورك تايمز، إن الحوار يجب أن يتناول "نظرة واسعة من القضايا، بما في ذلك تدابير بناء الثقة والأمن، ومكافحة الإرهاب والتطرّف والطائفية، وضمان حرية الملاحة وحرية تدفّق النفط والموارد الأخرى وحماية البيئة"، إضافةً إلى ذلك، دعا ظريف إلى أن يشمل هذا الحوار إتفاقات عدم اعتداء وتعاون أمني أكثر

رسمية، واقترح أن يقتصر على دول المنطقة، ويعتمد على الآليات القائمة للمحادثات متعدّدة الأطراف. الا أن هذه الدعوات لم تخفف من حدة الشكوك الخليجية من النوايا الايرانية، فالسعودية لم ولن تتنازل عن موقع القيادة الإقليمية في أية نظام أمني إقليمي في الخليج العربي، إذ تبدو السعو دية قلقة بصورة خاصة من أن تتحول إلى وضع الشريك الغير مؤثر، حتى لو كان هناك نظام سياسي صديق في إيران علاوةً على ذلك لاتزال دول الخليج العربي تعتقد أنه مهما كانت نوايا الإصلاحيين حسنة، فإن المحافظين وحلفاءهم في الحرس الثوري هم الذين يقرّرون في نهاية المطاف الإستراتيجية الإيرانية.

إن النظام الأمني الذي تسعى إيران إلى بلورته وفق رؤيتها الإستراتيجية في الشرق الأوسط، ينطلق من سعي إيراني لكسر حالة الجمود والعزلة الإقليمية التي تعاني منها، فهي من خلال هذا النظام أو مجالها الحيوي تسعى إلى طرح نفسها كجزء رئيسي في المعادلة الإقليمي، بصورة تجعل من القوة الكبرى والإقليمية لا تستغني عنها في أية ترتيبات أمنية مستقبلية، فهي تسعى دوماً إلى تأكيد دورها المحوري في ملفات اقليمية عديدة أهمها العراق وسوريا واليمن والبحرين ولبنان والقضية الفلسطينة، إلى جانب سعيها المتواصل لإقناع دول الخليج العربية بأن مسالة الحفاظ على الإستقرار الأمني في منطقة الخليج، هي مسؤولية تقع على عاتق دوله في المقام الأول وليس القوى الخارجية.

خارطة توضح المجال الحيوي لإيران

TIME FOR A PRINCIPLED APPROACH ON IRAN,
21 December 2016. http://iranfreedom.org/en/opinion/250-time-for-a-principled-approach-on-iran

وبالإضافة إلى ماتقدم يمكن القول أن الأنشطة الإيرانية في الشرق الأوسط وتحديداً في العراق وسوريا يكتنفها الكثير من الشك والريبة، وهو ما يقف حجر عثرة في وجه صدقية الطموحات الأمنية الإيرانية، فمن أجل قبول النموذج الأمني الإيراني لابد من الشروع بإجراءات بناء الثقة مع الشركاء الإقليميين، والكف عن التدخل بشؤونهم الداخلية سياسياً وإقتصادياً وطائفياً، وإذا كانت الإستراتيجية الأمنية الإيرانية قد نجحت في فرض نفسها كقوة مؤثرة إقليمياً، عن طريق الفوضى الجغرافية الطائفية في الخليج والشرق الأوسط، إلا أنه من جانب آخر لا يمكن الركون إلى هذا المعيار كمحدد رئيس للحكم على نجاح الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية، لأنه لو أعتبرنا أن حفظ المقومات المادية

للذات الإيرانية وإستمرارية الطبقة الحاكمة كمعيار وحيد، دليلاً على نجاحها لإعتبرنا كل الدول بمن فيها الدول "الفاشلة" ناجحة في سياستها الخارجية، فمثلاً سوريا أستطاعت بالفعل أن تحفظ النظام والطبقة الحاكمة حتى الآن، من خلال تحالفها مع قوى داخلية وخارجية(دولاً ومليشيات)، فهل نعتبر هذا مؤشراً على نجاح سياستها الخارجية، رغم أنها إلى الآن لم تنجح في تحقيق قضاياها الكبرى؟ ولا يعني هذا أن نقلل من أهمية المعيار الأمني كمؤشر على نجاح الإستراتيجية الإيرانية، ولكن الإعتماد علية كمؤشر وحيد يعتبر خطأ، وهذا ما يدفعنا إلى البحث في المعايير الأخرى، والنظر إلى كافة المعايير من منظور متكامل.

ثانياً: تقديم الدعم والإسناد للحلفاء لتحقيق أهداف إستراتيجيتها التوسعية.

يمكن القول أن الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية في الشرق الأوسط، حازت على أهمية كبرى من قبل الباحثين والمفكرين، خصوصاً فيما يتعلق بأسلوب إدارتها للملفات المعقدة في الشرق الأوسط من جهة، ومن جهة أخرى أسلوب إنتقائها للحلفاء والأصدقاء، فهي أثبتت إلتزام إستراتيجي كبير فيما يتعلق بدعم أصدقاء المشروع الطائفي في الشرق الأوسط دول وجماعات، الأمر الذي جعلها رقم صعب في المعادلة الإستراتيجية في الشرق الأوسط، كونها نجحت أولاً في تسخير الإستراتيجية والسياسة بخدمة "الجيوبولتيك الشيعي" في الشرق الأوسط، وثانياً في توظيف أطراف إقليمية غير دولتية في خدمة إستراتيجيتها الإقليمية، الساعية إلى إنشاء كيانات طائفية موالية لها متجاوزة للحدود القومية، تمتد من إيران إلى لبنان ويشمل العراق وسوريا، أي شيء مماثل لإمبراطورية فارسية مُنبعثة من جديد، لكن هذه المرة بقسمات توحيدية خاصة، تستند إلى كلٍ من المذهبية الطائفية والولاء للمرشد الأعلى للثورة الإيرانية، وهذا سيناريو يثير القلق الشديد لدى جيران إيران، ويدفع المملكة العربية السعودية، وآخرين أحياناً، إلى إبداء الإلتزام بمنع تحقيق.

والموضوع الذي لا يقبل الشك أن الأدوار الإيرانية في الشرق الأوسط، ساهمت في تأجيج الوضع الأثنوطائفي في المنطقة، فهي منغمسة بفاعلية وتأثير في الصراعات الدائرة في العراق وسوريا، ومحدودة في اليمن، وناشطة في البحرين.
كما أن دعمها المستمر لحزب الله في لبنان والمليشيات المسلحة في العراق ليست قابلة للجدال، فهي مشتركات تضفي طابعاً طائفياً على الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية في الشرق الأوسط، وعلى الجهة المقابلة، فإنه إلى جانب إحتفاظ إيران بعلاقات جيدة مع المفاعيل الإستراتيجية من غير الدول، فإنها أسست أيضاً لعلاقات مميزة مع دول غير إسلامية، فهي أقرب إلى الهند من باكستان، وأقرب إلى أرمينيا من أذربيجان، فضلاً عن الإرتباط السياسي والإستراتيجي مع دول تعتبر ملحدة وكافرة، حسب الفكر والتقسيم السياسي الإيراني كـالصين وروسيا الإتحادية وكوريا الشمالية وفنزويلا.

علاوة على ذلك، تشي علاقة إيران المشككة والمثيرة مع تنظيم القاعدة، بأن ثمة ماهو أكثر من الأهداف الطائفية في إستراتيجيتها الإقليمية، فقد أقام عدد غير قليل من عناصر تنظيم القاعدة وعائلاتهم في إيران بين الحين والآخر منذ الغزو الأميركي لأفغانستان في العام ١٠٠٢، وأول موجة من هؤلاء ضمّت أفراد عائلة أسامة بن لادن التي حطّت الرحال في إيران، بعد فرارها من وجه القوات الأمريكية في أفغانستان، وقد وضعتهم السلطات الإيرانية قيد الاعتقال إستناداً إلى قواعد قانونية غامضة، بيد أن الوثائق الداخلية التي صودرت في مايو ١١٠٢ خلال غارة أبوت أباد التي قتل فيها أسامة بن لادن، تعتبر إيران عدواً لا حليفاً، وتُسبغ عليها وعلى الشيعة نعوتاً عنصرية، وتصف أعضاء الجماعة في إيران بأنهم أسرى، كما ويحتفظ تنظيم داعش بعلاقات وثيقة مع النظام الإيراني، وهو ما سنتطرق له فيما بعد.

فضلاً عما تقدم سعت إيران وإنطلاقاً من مفهوم تصدير الثورة الإيرانية، إلى إبرام شراكات إستراتيجية مع العديد من

القوى غير الدُولتية التي تختلف معها من حيث المذهب والعقيدة، فهي ضخّت عبر الحرس الثوري الإيراني المساعدات إلى حركتي حماس والجهاد الإسلامي، إلى جانب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش ذات التكوين المسيحي.

شكل يوضح إرتباط الجماعات "الشيعية" في العالم بإيران: **ABDULKADİR ŞEN, Mezhep Krizinin Sorumlusu Kim?, Haksoz Haber, 17 Ocak 2016. https://goo.gl/f6ek46,**

ويدخل في إطار الدعم الإيراني للأصدقاء والحلفاء، بروز محور الممانعة أو المقاومة، والذي كان يتشكل في بادئ الأمر من إيران والعراق وسوريا، ليتحول في مرحلة مابعد الربيع العربي إلى محور يضم جماعات ومليشيات مسلحة إلى جانب الدول المذكورة، ولعل هذه التحول في نمط التفكير الأمني الإيراني، جاء نتيجة التحول في نمط توزيع مفردات القوة في الشرق الأوسط، على إعتبار أن ممارستها لم تعد مقصورة على الدول، خصوصاً بعد بروز العديد من الجماعات المسلحة كداعش وجبهة فتح الشام "النصرة سابقاً" وغيرها من الفصائل المسلحة، التي أخذت تمارس السلطة والإدارة في مناطق نفوذها وسيطرتها، وبالتالي فإن الدعم الإيراني للمليشيات المسلحة في اليمن والعراق ولبنان وسوريا، يأتي ضمن توجه إيراني عام بأن الضرورات الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، تقتضي إجراء تحول في نمط العمل الإستراتيجي الإقليمي، وتوظيف المزيد من هذه الكيانات الغير دولتية، لسد الشواغر الإستراتيجية التي خلفها إنهيار سيادة الدول وتحديداً في العراق وسوريا على تربها الوطني، ولعل الإنتشار الواسع لعدد المليشيات المسلحة في العراق على سبيل المثال، والتي يصل عددها إلى "٣٦" مليشيا مسلحة خير مثال على ذلك، فضلاً عن تجنيد مجموعات أجنبية مثل ألوية الفاطميين الأفغانية وألوية الزَيْنَبيين الباكستانية العاملة في سوريا، وتحظى كل هذه المليشيات بدعم شعبي واسع، كونها تشكل غالباً الجناح العسكري للحركات الاجتماعية التي برزت في البلدان التي تمتلك فيها إيران نفوذاً واضحاً على إختلاف مذاهبها.

فالإلتزام الإيراني في دعم الإصدقاء والحلفاء خدمة لمصالحها الضيقة وأجندتها التوسعية لم يعد خافياً على أحد، خصوصاً بعد العلائق الإستراتيجية التي نسجتها مع الجاعات المتطرفة الشيعية والسنية على حد سواء، فالفوضى الجغرافية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، هي في جزء رئيس منها نتيجة للتوظيف السيئ للأجندة الإيرانية، فهي الدولة الوحيدة في العالم (تقريباً) التي توفر حماية رسمية لعدد كبير من الميليشيات المسلحة، ظهرت بصماتها

Firas ELİAS

في العراق، ثم لبنان، وأخيراً في سوريا واليمن والبحرين.

والغريب أن إيران التي تشرف على رعاية مجموعة من الميليشيات في الدول المذكورة سالفاً، وربما في دول أخرى غيرها، هي أيضاً التي وفرت ولا تزال توفر حماية مادية ومعنوية، لعدد من الجماعات المسلحة السنية، سواء كانت تحت ستار المقاومة المشروعة أو إيواء عدد من الإرهابيين والمطلوبين للعدالة في دولهم، لكن الفرق بين الرعاية والحماية كبير، فمع الحالة الأولى قامت إيران بتكوين ميليشيات لتحقيق أغراض مباشرة، وتثبيت أقدامها ونفوذها إقليمياً، وأفلحت إلى حد كبير في ذلك، رغم الخسائر البشرية والإستراتيجية التي تسبّبت فيها الميليشيات، أما مع الحالة الثانية فقد جرى إستخدام الميليشيات السنية كأوراق سياسية، تسعى من خلالها إلى تجنب إثارة نعرات طائفية مباشرة، وتخفيف بعض الإحتقانات التاريخية.

ولم تقتصر الأدوات التي وظفتها إيران لتحقيق إستراتيجيتها التمددية في المنطقة على المنظور العسكري التدخلي المباشر أو غير المباشر، ولكن أيضاً سعت إلى توظيف الجاسوسية في عدد من دول الخليج العربي من الكويت إلى المملكة العربية السعودية، مروراً بالإمارات، ويمكن إجمالاً تقييم الدور التدخلي الإيراني فيما قاله المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي بأن الخصوصية للمدافعين عن مراقد أهل البيت تكمن في إمتلاكهم البصيرة، والتي يقصد بها الدفاع عن أمن إيران بقمع العدو في حدوده، فلا ينبغي أن ننتظر حتى يأتي العدو إلى داخل بيتنا لنفكر بالدفاع عن حياضنا.

مناطق التأثير الإيراني في الشرق الأوسط

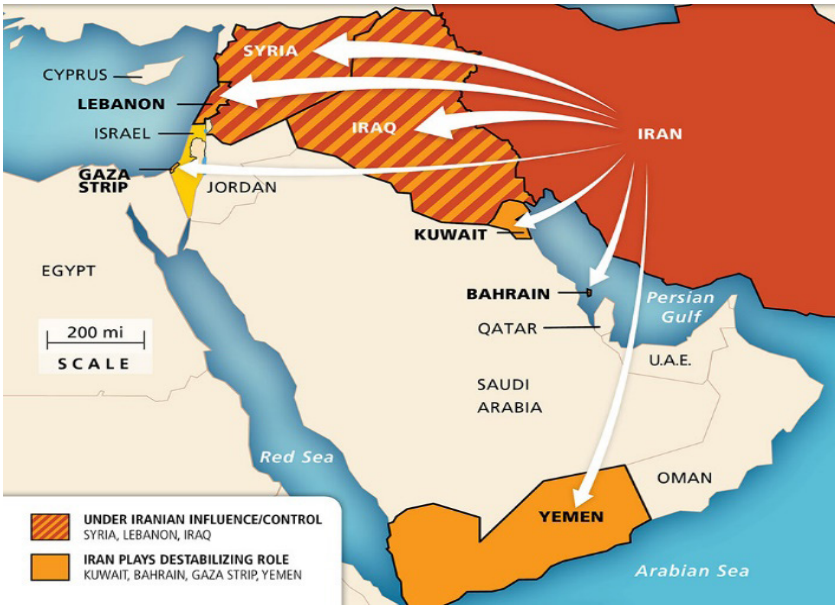

Iran's Regional Influence, January 2016. https://goo.gl/CQXgJg.

وفي الختام لابد من الإشارة إلى أن جهود الحرس الثوري الإيراني تكللت ببعض النجاحات من خلال تشكيل حركات مذهبية عابرة للقوميات، تتألف من جماعات متشددة ونشطاء في الشرق الأوسط الأوسع وجنوب آسيا، وقد لاحظ توبي ماثييسن Toby Matthiesen هذه الظاهرة المُنبثقة مما وصفه بـ"المجال العام الشيعي"، حيث انتشرت الرموز الدينية والمليشياوية والرسمية التي استُخدِمت لإسباغ القداسة على الصراعات في سوريا والعراق، ما عزّز "الهويات الطائفية العابرة للقوميات".

ثالثاً: الحد من صعود قوى إقليمية موازية لها في الثقل والتأثير.

لم تكن العلاقات العربية الإيرانية معقدة وملتبسة في يوم من الأيام كما هي الآن، أسباب ذلك كثيرة لكن أهمها، أن هذه العلاقات لم تكن متداخلة بمثل هذه الدرجة التي هي عليها الآن مع مجمل التفاعلات الإقليمية لما يمكن تسميته بـ"مستطيل صراعات الهيمنة" في النظام الإقليمي للشرق الأوسط، في عقود سابقة كان يمكن دراسة العلاقات العربية الإيرانية كعلاقات ثنائية بشكل منعزل عن تفاعلات النظام الإقليمي للشرق الأوسط، وكانت هذه العلاقات خاضعة لمجموعة من المحددات الأساسية التي كانت تجعل علاقات إيران مع دول عربية بعينها علاقات تعاون، وكانت تجعل علاقات إيران مع دول عربية أخرى علاقات صراع، بل إن هذه المحددات كانت تجعل علاقات إيران مع دول عربية بعينها تعاونية مرة وصراعية مرة أخرى حسب درجة الثبات أو التغير في هذه المحددات، وخاصة تلك التي تتعلق بـ"درجة التشابه والإنسجام أو التباعد والإختلاف" في النظم السياسية الحاكمة، وفي الأيديولوجيات السياسية وفي الحليف الدولي، ومن أبرز الأمثلة على ماتقدم هي العلاقات السعودية الإيرانية في الوقت الحاضر. فمع إستشعار المملكة العربية السعودية للنتائج الكارثية للعقلية المذهبية للنظام الإيراني، وتأثيره في البنية السياسية والاجتماعية في الإقليم، وتحديداً في ١٢ سبتمبر عام ٤١٠٢، حيث سيطرت جماعة الحوثي على مقر الحكومة والوزارات والمقرات الإستراتيجية في صنعاء، وفي ٦٢ مارس ٥١٠٢، جاء الرد على تلك السيطرة إذ بدأت عشر دول بقيادة المملكة العربية السعودية عملية عاصفة الحزم ضد جماعة الحوثي وقوات الرئيس اليمني المخلوع علي عبدالله صالح، وأثارت هذه العملية إنتقادات واسعة من قبل النظام الإيراني، لأنها أي عاصفة الحزم فاجأته في التصدي لنفوذه في اليمن، ولم تعتمد المملكة العربية السعودية في ذلك التحالف العسكري على دول الخليج العربي فقط التي أمتنعت عن مشاركة فيه سلطنة عُمان، بل ضمت إليه كلًا من مصر والسودان والأردن والمغرب وباكستان، لإدراكها أن النظام الإيراني عمل على تفتيت الصف الخليجي بإنتهاجه سياسة الإتفاقيات الثنائية، ويتعامل مع كل دولة على حدة، وفقاً لموقفها وعلاقاتها معه، فيوقع إتفاقيات أمنية مع دولة خليجية، ويفتح محادثات سرية مع دولة خليجية ثانية، ويرسل رسائل بمضامين سياسية وإقتصادية إلى دولة خليجية ثالثة، أضف إلى ذلك أن المملكة العربية السعودية تعد النظام الإيراني السبب الجوهري وراء حالة عدم الإستقرار في المنطقة والراعي الرسمي للصراع الطائفي عقب تدخله في شؤون المنطقة بانخراطه في حروب بالوكالة، وبالتالي فإن جهودها لبعث التحالف الإسلامي تنطوي على رمزية ضمنية تتمثل، أساساً في بناء جبهة إقليمية موحدة ضد إيران. وهو ما تجسد مرة أخرى في التحرك الخليجي الذي قادته المملكة العربية السعودية حيال قطر في ٥ يونيو ٧١٠٢، لتؤكد حقيقة المخاوف الخليجية من النفوذ الإيراني المتعاظم في قطر والخليج بصورة عامة.

إن المبدأ الذي يوجه إستراتيجية إيران في الشرق الأوسط هو "التمكين السياسي" للأقليات الشيعية في المنطقة، لهذا رعى النظام الإيراني الأحزاب والمقاتلين الشيعة بطريقة تشبه إستراتيجية موسكو تجاه الحركات الشيوعية في العالم الثالث أثناء الحرب الباردة، بهذه الطريقة إستخدمت طهران جيوشاً مختلفة بالوكالة لمواجهة الدور السعودي الفاعل وزيادة نفوذها في المنطقة.

خارطة توضح التوزيع الجغرافي "للشيعة" في الشرق الأوسط والعالم

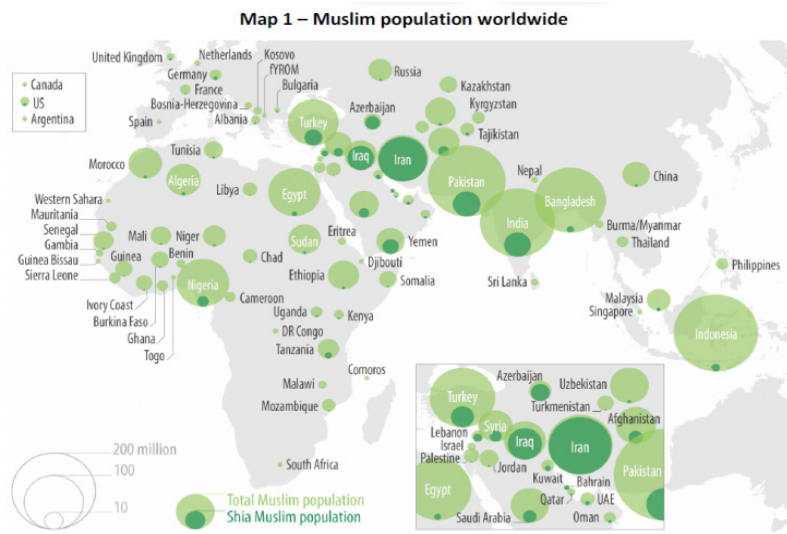

Source: Pew Research Center, 2009; Graphics: Christian Dietrich. (Turkey: Shiite population includes Alevis. Oman: Total Muslim population includes Ibadis.)

Muslim Population Worldwide, European Parliamentary Research Service Blog, January 12, 2016, https://goo.gl/saKGgH

ساهمت الحرب الأمريكية على الإرهاب، في تعزيز مكانة إيران كدولة إقليمية ذات نفوذ قوي، ووفّرت واشنطن لإيران فرصة مناسبة للحصول على مكانة إقلمية ودولية؛ فبعد الإطاحة بالنظام العراقي عام ٢٠٠٣ الذي كان يشكل تهديداً مباشراً لطهران، تمت مكافأة إيران بإطلاق يدها في العراق ولبنان وسوريا والبحرين، وأصبح لها نفوذ في مناطق أخرى مهمة، مثل: غزة، وآسيا الوسطى، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية، فقد إستغلت إيران إنهيار النظام العراقي وإنشغال أمريكا في حربها في العراق، للتحول إلى القوة الإقليمية الأبرز، وإلى فاعل سياسي في المنطقة لا يمكن تجاوزه، وهكذا، تصبح إيران في هذه الحالة طرفاً مهماً في تشكيل النظام العراقي الجديد وغير معادٍ لها، أو أن يكون مؤيداً أو متعاطفاً معها، فبعد أن كان النظام العراقي القديم يشكل تحدياً أمام حرية الفعل الإيراني لتحقيق دور إقليمي، باتت الفرص اليوم أمام إيران متاحةً بشكل كبير، ثم جاءت بعد ذلك ثورات الربيع العربي الذى شغل العديد من الدول العربية في أمورها الداخلية، في ذلك الوقت حاولت إيران أن تفرض نفوذها وسيطرتها على المنطقة ككل، وحاولت أن يكون لها الدور الأكبر، وأن تصبح القوة الفاعلة الوحيدة في المنطقة، تسعى إلى إعادة تشكيل الدول العربية الأخرى، من أجل مصلحتها العليا وأهدافها الخاصة.

إن الفكرة المركزية بالنسبة لإيران هي الإحساس بأن النظام الحاكم لا يعتبر نفسه هُزم تحت ضغط الحصار الدولي طوال العقود التي أعقبت الثورة نهاية حقبة السبعينيات، والحقيقة أنه لا شيء يمكن أن يجبر الإيرانيين على الخضوع والإنصياع لإرادة المجتمع الدولي، في الوقت الذي يستطيع فيه النظام بناء منظومة من المصالح الإستراتيجية وشبكة من العلاقات، لتحقيق إستراتيجيته المتشعبة فيما يتعارض مع مصالح وأمن الدول الأخرى، ليس هذا فحسب ما يزعج المجتمع الدولي إزاء سياسة إيران في المنطقة، إنما تكمن المعضلة أيضاً في التركيبة الداخلية لبنية النظام الإيراني، والذي لا يسمح لها بالدخول في تفاهمات إقليمية تقود إلى بناء أرضية توافقية مع دول الجوار، ما أدى إلى خلق بيئة يصعب معها صياغة إستراتيجية أمنية متسقة تصون الأمن والإستقرار الإقليمي، وعلى النقيض منه، سعى كل طرف

للحصول على أفضل وضعية ممكنة في المعادلة الإستراتيجية، وظهر مبدأ "اللا تعاون" كعلامة بارزة في مسار التفاعلات الإقليمية بإعتبارها وسيلة لتعزيز موقف كل طرف على حساب الأطراف الأخرى، مثلما بادرت إيران إلى إستغلال الفراغ الإستراتيجي الذي نشأ بعد سقوط نظام صدام حسين، ومن ذلك أيضاً إستفادت طهران من التراكمات الواقعية التي أثبتت خطأ الولايات المتحدة الأمريكية في إحتواء إيران أو المحافظة على توازن القوى الإقليمية.

يكشف التتبع التاريخي لسلوك إيران في الشرق الأوسط ومحيطها الإقليمي عن غلبة سمتين رئيسيتين هما: تصور التفوق الحضاري والقومي، والنزوع إلى التمدد الإمبراطوري، وقد أنعكس هاذين المتغيرين على طبيعة الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية، وذلك على النحو الآتي:

1. بروز حالة عامة من التشكك والعداء بين الأنظمة الحاكمة في الدول العربية ونظيرتها في إيران، سواء أكانت ملكية في ظل حكم البهلوية، أم دينية في ظل حكم الولي الفقيه عقب الثورة الإيرانية عام ٩٧٩١، مثلما تجلى في الحرب العراقية الإيرانية في ثمانينيات القرن العشرين.

2. إستغلال الأنظمة الإيرانية المختلفة عناصر الهشاشة والضعف في بناء الدول العربية الحديثة أو إنكشافها الأمني، أمام التحديات الخارجية لتؤسس مرتكزات لنفوذها وتأثيرها، سواء في التفاعلات السياسية الداخلية لتلك الدول أو في مجمل التفاعلات الإقليمية.

3. تحول النظام الإقليمي العربي إلى ساحة تنافس بين تطلعات الهيمنة الإيرانية والقوى الدولية صاحبة المصلحة في المنطقة، والمناوئة لبروز أي قوة مهيمنة على سياساته.

4. أضحى البناء الأمني الإقليمي والتوازنات العسكرية في إطاره، رهناً بالحضور العسكري والأمني للقوى الغربية ذات المصلحة الإستراتيجية في المنطقة، خاصة الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا.

5. أضحت الدول العربية التي تعاني هشاشة أثنية بنيوية، وإخفاقاً في تأسيس تكامل وطني في ظل دولة ما بعد الإستقلال، بؤراً رخوة تشهد صراعات فعلية أو كامنة بين إيران والقوى الإقليمية والدولية المناوئة لمساعي الهيمنة الإيرانية.

ولتحقيق الهدف الإيراني في منع بروز قوى إقليمية موازية لها، أتجهت إيران إلى تبني عدة إستراتيجيات، ومن أهمها:

1. إعطاء دفعة قوية للفكر الثوري الإيراني في الشرق الأوسط، من خلال إعادة إنتاج مخاطر أمنية جديدة تهدد الوجود الإيراني في المنطقة، مغلفة إياه بثوب الدفاع عن المستضعفين، والقتال في سبيل تحرير القدس، ومنازلة الشيطان الأكبر المتمثل في الولايات المتحدة ومحاربة تنظيم داعش، وعبر هذا الشعار استطاعت إيران أن تتجذر في سوريا وتصل إلى السودان، واليمن، وفلسطين وغيرها من الدول في آسيا وأفريقيا وحتى أمريكا اللاتينية.

2. تثوير المواطنين "الشيعة العرب" في المناطق العربية، وإشعارهم بأن إيران إلى جانبهم.

3. تعزيز قوة إيران العسكرية لتكون حصناً يحميها من أي هجوم غربي محتمل؛ فإيران لديها قناعة بعد إجتياح العراق، بأن البلد الذي لا يملك سلاحاً نووياً سيكون عرضة للإحتلال والتدخل.

4. بناء منظومة ثورية داخل إيران، وإشعار الإيرانيين إنهم أمام مهمات كبرى، وإن التضحيات ضرورية، وإن إستقلالية قرارهم تفرض عليهم تحمل متاعب ستكون حتماً مرحلية، ويعقبها يقين بالنصر والعلو في الأرض.

إن ما سبق هو توضيح للوضع الإيراني في النظام الإقليمي، ومحاولاتها المستميتة للسيطرة على منطقة الخليج العربي وفرض نفوذها، كما كانت تسعى من قبل في إثارة الفتن والإضطراب في بعض دول الخليج مثل البحرين والمملكة العربية السعودية، ومحاولات فرض النفوذ في لبنان من خلال حزب الله، دعمها للحوثيين فى اليمن بمدهم بالسلاح والعتاد، كل ذلك فى الوقت الذى سمحت فيه الولايات المتحدة الأمريكية لإيران بفرض نفوذ قوي في العراق بعد عملية الإحتلال، وأخيراً بعد التسويات السياسية في الملف النووي.

رابعاً: زيادة إمكانات الفاعلية الإيرانية الدولية.

بالنظر لطبيعة النظام السياسي الدولي في القرن الحادي والعشرين، يمكن القول أن البيئة الدولية الراهنة تعيش حالة من الإنتقالية في طبيعة تكوينها وتشكيلها، فقد ذهبت الكثير من الأفكار بأن النظام الدولي الراهن يتجه نحو تشكيل تعددية قطبية، فإلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، تبرز الصين وروسيا الاتحادية بندية وثقة، دون تجاهل اليابان التي تحتاج إلى الإرتقاء بدورها السياسي-العسكري بنفس مستواها الاقتصادي، وهذا كله إلى جانب بروز العديد من القوى الدولية الصاعدة التي تسعى إلى حجز مقعد في نظام القرن الحادي والعشرين.

وفي هذا الإطار ألقى سيمون سيرفاتي في مقالة له بعنوان "الحركة نحو عالم ما بعد الغرب" نظرة شاملة على اللاعبين الرئيسيين في عالم ما بعد الغرب والعلاقة بينهم، إذ أشار إلى أن عصر القطبية الأحادية المهيمنة على شؤون التفاعلات العالمية قد ولى إلى غير رجعة، كما يستبعد أن يعود العالم إلى مرحلة القطبية الثنائية، كما أشار إلى أنه على الرغم من تراجع نفوذ القوة الأمريكية، إلا أنه لا يوجد على المسرح العالمي أية قوة يمكنها أن تفرض سطوتها وسيطرتها على الولايات المتحدة كما تفعل هي الآن، أو على الأقل الوصل إلى مرحلة الندية لها.

وما تقدم يتيح لإيران الإستحواذ على فرص واسعة للتحرك الدولي الفاعل، ويبدوا إنها أدركت ذلك، فالتقارب الذي يصل إلى حد التحالف بين إيران من جهة، وروسيا الإتحادية والصين من جهة أخرى خير مثال على ذلك، وذلك بحكم إمتلاكها لموارد ذاتية عالية القيمة في الإعتبارات الدولية كـ"مصادر الطاقة، المعادن الغير وقودية، ثروات مائية، كفاءات علمية وفنية، قوة بشرية، ثقل تاريخي، عمق جغرافي، وزن سياسي، قدرة عسكرية"، وهذا ما تضمنته الخطة العشرينية التي أرتبطت بوصول الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد للسلطة، والتي إستهدفت أن تكون إيران بحلول عام ٢٠٢٥ "في المركز الأول إقتصادياً وعلمياً وتقنياً على الصعيد الإقليمي"، تم تحديد مفهوم هذا الإقليم بأنه منطقة جنوب غرب آسيا التي تشمل كلاً من آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط ودول الجوار.

ومن جانب آخر لايمكن إغفال تغير الوضع الجيوسياسي والإستراتيجي في المنطقة العربية الممتد من شواطئ لبنان على البحر الأبيض المتوسط وحتى شواطئ اليمن على بحر العرب والبحر الأحمر، ومن الجولان المحتل وحتى طول سواحل الخليج العربي ومنها الحدود العراقية الإيرانية، لصالح القوة الإيرانية المتنامية، سواء من الناحية الأيديولوجية أو من ناحية النفوذ الأمني والتعبوي لجميع الدول الموجودة ضمن هذا المجال الحيوي، بغض النظر عن حجم إستقلالها وقوة حكوماتها.

وجدت إيران في تدخلها وإنغماسها في شؤون دول المنطقة سبيل لتاثيرها الدولي، والواقع إن سياستها التدخلية ليست بالجديدة، وإنما ترجع إلى الثورة الإيرانية عام ٩٧٩١، والتي جعلت هاجس الهيمنة يسيطر على صانعي القرار في إيران، التي حاولت تقديم نفسها بإعتبارها "النموذج الأصلح للعالم الإسلامي"، حيث تقدم نفسها كمركز سياسي مؤثر، وإن العالم الإسلامي أشبه بالمحيط الذي يجب أن "ينهل" من تجربة إيران الثورية، وبدأت تتحدث عن "تصدير الثورة" مستهدفة جوارها الخليجي والعربي طيلة السنوات الماضية، أخيراً فإن إيران سعت إلى طرح مبادرات سياسية، مثل مبادرة الرئيس محمد خاتمي بعنوان "حوار الحضارات"، أو مبادرة الرئيس حسن روحاني الأخيرة نحو "عالم ضد العنف والتطرف" والتي تم تبنيها من قبل الأمم المتحدّة في ديسمبر الماضي ٦١٠٢.

والواقع أن إدراك إيران لقوتها جعلها تفكر في التدخل والتمدد إستراتيجياً في دول الجوار، تأكيداً على أنها نموذج يمكن تكراره في دول أخرى، لا سيما أنها تنظر لنفسها بإعتبارها الدولة الأكبـر في منطقة الخليج العربي، خاصة بعد خروج العراق مـن دائرة الفعل العربي نتيجـة للغزو الأمريكي عام ٣٠٠٢، وليس أدل على وجود نوايا إيرانية للتدخل والتمدد في العالم العربي، من قيام النظام الإيراني كما ذكرنا في أعلاه بإعداد وثيقة تُعرف بأسم "الإستراتيجية الإيرانية العشرينية" (٢٠٢٥-٥٠٠٢)، أو الخطة الإيرانية العشرينية "إيران ٥٢٠٢"، وهي تُعتبر "أهم وثيقة قومية وطنية بعد الدستور الإيراني"، تضع التصورات المستقبلية للدور الإيراني خلال عشرين عاماً، وتهدف إلى تحويل إيران إلى نواة مركزية لهيمنة تعددية داخلية في منطقة جنوب غرب آسيا (أي المنطقة العربية تحديداً التي تشمل شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام وسيناء).

وتنص الوثيقة على أن طهران ستحظى بخصوصية على المستوى الدولي، وتتحول إلى قوة دولية ومصدر إلهام للعالم الإسلامي، على أن ينعكس ذلك إقليمياً في العام ٥٢٠٢، لتحتل إيران المرتبة الأولى في منطقة جنوب غرب آسيا إقتصادياً، وعلمياً، وتكنولوجياً، وتصبح نموذجاً ملهِماً ولاعباً فاعلاً ومؤثراً في العالم الإسلامي، إستناداً إلى تعاليم "الإمام الخميني" وأفكاره، وبما يعكس هويتها الإسلامية الثورية، وهو ما يتفق مع ما تم صياغته تحت مسمى نظرية "أم القرى"، التي ترى في إيران مركز العالمين العربي والإسلامي، وهي أساس الفكر التوسعي الناعم والصلب في السياسة الخارجية الإيرانية بناء على أساطير دينية وتاريخية، ومن أجل ترجمة هذه الإستراتيجية على أرض الواقع، فإن إيران تسعى إلى توظيف التطورات التي تشهدها المنطقة لصالحها، وحين إندلعت أحداث الربيع العربي نهاية عام ٠١٠٢، حاولت إستثمارها لصالحها، وإعتبرت أنها تمثل إمتداد للثورة الإيرانية، وأنها أستهلمت روح هذه الثورة، أو صحوة إسلامية في المنطقة، كما أطلق عليها المرشد الايراني علي خامنئي، وخلال الأعوام الماضية صدرت العديد من التصريحات عن مسؤولين نافذين في السياسة الإيرانية، تؤكد هذه النوايا التدخلية والتوسعية، إذ تحدث علي يونسي المستشار الخاص للرئيس الإيراني في مارس ٥١٠٢، وتكلم علنية عن الإمبراطورية الفارسية، وقال: "الإمبراطورية الإيرانية تتشكل من جديد، وإمتدادها اليوم أمسى في عدة بلدان في المنطقة، والعراق اليوم لا يمثل مجرد مجال حضاري لنفوذنا، بل العراق هو هويتنا وثقافتنا ومركزنا وعاصمتنا"، وهذا تأكيد على أن التمدد والسيطرة يمثل أولوية في إستراتيجيات إيران تجاه العالم العربي، بل أن سعيد قاسمي أحد كبار القادة السابقين في الحرس الثوري تفاخر مؤخراً في مقابلة مع قناة إيرانية، بأن إيران وصلت إلى باب المندب في البحر الأحمر، عندما تساءل: "حتى قبل سنوات، من كان يظن أن مضيق باب المندب، الذي يعتبر ثاني مضيق استراتيجي في العالم، سيقع بيد الشيعة؟"، كما إعترف في هذه المقابلة بالتدخل الإيراني في اليمن، ووقوفها وراء الحوثيين وإمدادهم بالسلاح والدعم المالي، فضلاً عن تدخلها في البحرين والسعودية.

Firas ELİAS

في ضوء ما سبق، فإن الرغبة الإيرانية في تعزيز مكانتها الدولية، يمكن تفسيرها في ضوء العديد من العوامل والإعتبارات:

1. تعزيز المكانة والنفوذ على الصعيدين الإقليمي والدولي، خاصة أن إيران تنظر إلى تميزها الحضاري واللغوي والثقافي وتعدادها السكاني وطموحاتها القيادية في المنطقة، كدعائم تؤهلها للإضطلاع بدور إقليمي مُتميز، بل أنها أصبحت أي إيران تتصرف بمنطق الدولة العظمى (الإمبراطورية)، تقول تارة بأن "أمن اليمن بمنزلة أمن إيران والمنطقة"، وتتحدث تارة أخرى بأنها دولة عظمى في المنطقة، وأمنها يصل إلى البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، وأنها تسيطر على أربع عواصم عربية (دمشق، بيروت، صنعاء، بغداد)، أوكما قال مستشار خامنئي بناء إمبراطورية جديدة مركزها أو عاصمتها بغداد، الأمر الذي يؤكد أن إيران لم تنس بعد أن إمبراطوريتها القديمة انهارت على يد العرب قبل ٠٠٤١ عام.

2. ثانيها الرغبة في أن تكون مركز العالم الإسلامي، ولعل هذا يفسر صراعها المستمر مع المملكة العربية السعودية، وتشكيكها الدائم في قدرة المملكة على إدارة مراسم الحج، وبالتالي مطالبتها (بتدويل الحج والإشراف على الحرمين الشريفين)، بهدف إحراج السعودية، وإظهار أنها هي المدافعة عن المسلمين ضد أعداء الأمة، ومن ثم يحق لها قيادة العالم الإسلامي.

3. بناء خارطة نفوذ جديدة في المنطقة، تتيح لها ممارسة ضغوط على دول المنطقة، وهذا يفهم من مشروعها الإستراتيجي الذي كشفت عنه صحيفة "الغارديان" البريطانية في أكتوبر من العام ٦١٠٢، وهو المشروع الذي ينطلق من تأمين ممر بري يخترق العراق في نقطة الحدود بين البلدين، ثم شمال شرق سوريا إلى حلب وحمص، وينتهي بميناء اللاذقية على البحر المتوسط، وهذا المشروع يفسر تدخلات إيران المتزايدة في العراق وسوريا ولبنان، ويؤكد في الوقت ذاته مضيها قدماً في تنفيذ نواياها التوسعية على أرض الواقع.

ومما تقدم يمكن القول إن الإندفاع الإستراتيجي الإيراني نحو تحقيق مكانة دولية مرموقة إنطلاقاً من الشرق الأوسط والخليج العربي، مثل ركيزة أساسية في النسق العقيدي لصانع القرار الإيراني، الذي لطالما ظل ينظر لإيران في هذا الإطار، وقد وظفت إيران العديد من الأدوات لخدمة وتحقيق هذا المشروع، ولعل الخطاب السياسي الإيراني يأتي في مقدمة الأدوات المستخدمة في هذا المجال، سواء أكان الخطاب الذي يصدر من المرشد الإيراني أو قيادات الحرس الثوري، فجميعها تعبر عن حالة الإستعلاء القومي الفارسي الممزوج بفلسفة دينية مذهبية، فحالة الإفتخار الإيراني المتواصل بالسيطرة على العديد من العواصم العربية، فضلاً عن طرح العديد من المبادرات والمشاريع السياسية، تشير إلى أن إيران لاتنظر إلى نفسها ضمن هذه الأطر الإقليمية الضيقة.

خامساً: جعل إيران قوة إقليمية كبرى في الشرق الأوسط.

سعت إيران ومنذ قيام ثورتها الإسلامية، عبر طموح بناء ذاتها كقوة إقليمية كبرى، تنشر نفوذها في المجال الحيوي الذي يعتبر محيطها الإستراتيجي، إلى توظيف شقين أساسيين من مفردات قوتها الشاملة، كالقوة الصلبة والعسكرية تحديداً، إلى جانب القوة الناعمة التي تسعى من خلالها إلى بناء حواضن اجتماعية في الخليج العربي والشرق الأوسط، تتقبل وتؤيد طرحها التوسعي ذو الأبعاد الطائفية.

وفي سبيل ذلك أنطلقت الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية إلى إعماد مبدأ "شد الأطراف أو الربط الإستراتيجي" ، القائم على ربط محركات الفعل السياسي "الشيعي" في البلدان الأخرى بالإستراتيجية الإقليمية الإيرانية، فذهبت

بإتجاه الدعم السياسي والعسكري لحزب الله في لبنان بقيادة الشيخ حسين فضل الله، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق بقيادة المرجع محمد باقر الحكيم انذآك، وجماعة خط الإمام أو ماتسمى بالحركة الإسلامية في الكويت بقيادة أحمد عباس المهيري، أو حالياً كما تفعل في البحرين من خلال دعهما للشيخ عيسى قاسم، وقد أستندت الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية في دعمها للحركات "الشيعية" في الخليج العربي والشرق الأوسط، إلى دستورها الذي يعطيها حق التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، تحت ذريعة نصرة المظلومين والمستضعفين في الأرض.

إن التوجهات العامة لتحول إيران لقوة إقليمية كبرى في الشرق الأوسط، كانت قد بدأت منذ اللحظات الأولى لنجاح الثورة في إيران، من خلال إعلان مبدأ تصدير الثورة الإيرانية، وجعلها الركيزة التي تتوكئ عليها إيران في تحركاتها الإقليمية، وسعت من ورائها إلى إعطاء زخم إستراتيجي كبير لثورتها الإسلامية، إذ قسمت دول العالم إلى قسمين مستكبرين ومستضعفين، حيث نظر الخميني ومن معه من قادة الثورة الجدد إلى دول الشرق الأوسط وتحديداً دول الخليج العربي، على إنها حليف لقوى الإستكبار العالمي، فدعى إلى تحويل مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة إلى مناطق إسلامية دولية، ونظمت على أثر ذلك مؤتمراً دولياً في لندن عام ٨٨٩١، إلى جانب إثارة الإضطرابات في المملكة العربية السعودية خلال موسم الحج في ذلك العام.

وبالتالي يمكن القول إن إيران ولغرض فرض نفسها ضمن المعادلة الإقليمية في الشرق الأوسط، كانت قد وظفت البعد الديني في خدمة إستراتيجيتها الإقليمية، فقد مهدت التنظيرات السياسية والفكرية للخميني الإستراتيجية الإيرانية لدور إقليمي تدخلي تكون الغاية النهائية منه، تحول إيران إلى مركز للعالم "الشيعي"، وهو ما عكسته نظرية أم القرى على أرض الواقع، فالدعم السياسي والعسكري للقوى وأحزاب الإسلام السياسي "الشيعي" في الشرق الأوسط، أستند إلى رؤية طوباوية في النسق العقيدي والإستراتيجي للقادة السياسيين والعسكريين في إيران، إنه من خلال هذه الجماعات يمكن لإيران أن تنفذ بهدوء وتمكن إلى شعوب الشرق الأوسط، ولتحقيق ذلك لم تكتفي إيران بالتنظير السياسي، وإنما طوعت الجغرافيا والإقتصاد والقوة الناعمة أيضاً، فأصبحت مفردات القوة الإيرانية الشاملة في خدمة الطائفة والمذهب.

شكل يوضح مكانة إيران الإقليمية في التفاعلات السياسية الشاملة

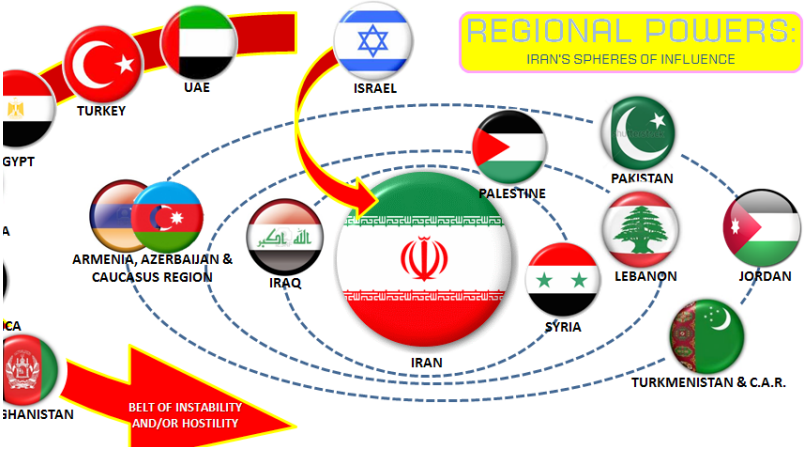

Iran and the Greater Middle East by 2020, Institute of International Relations 'Clingendael', 2017. https://goo.gl/rRx6ue.

Firas ELİAS

ومن المعلوم إن إيران عملت على إستغلال ما خلفه الإحتلال الأمريكي للعراق من فراغ استراتيجي في منطقة الخليج العربي، لفرض مكانتها كقوة إقليمية بغية تحقيق طموحاتها الأيديولوجية وأطماعها في الهيمنة، وتخويف جيرانها كهدف على المدى القريب، ثم فرض سيطرتها على المنطقة كهدف على المستوى البعيد، وبالتالي فإن الولايات المتحدة والغرب عموماً، ترى في هذا التوجه تحدياً لها وفي أكثر من موقع، وإنها ربما تسعى أي إيران إلى صياغة دور مركزي لها كقوة إقليمية في المنطقة، إن لم يكن فرض تغيير جذري في ميزان القوة الإقليمي لصالحها.

خارطة توضح التوسع الإيراني بعد إحتلال العراق

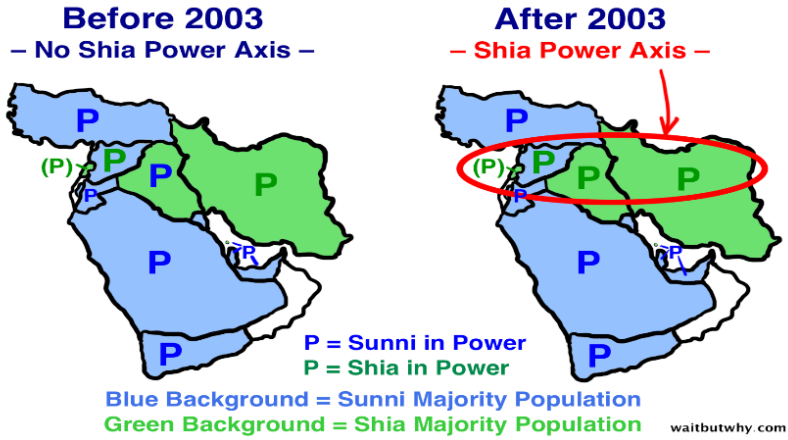

From Muhammad to ISIS: Iraq's Full Story, Wait But Why, September 12, 2014. https://waitbutwhy.com/2014/09/muhammad-isis-iraqs-full-story.hl_

لقد برز الحديث وبشكل لافت عن الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية في الشرق الأوسط، بعد الإطاحة بحكومة طالبان وإحتلال العراق، وقد تزامن ذلك مع وصول تيار سياسي "شيعي" إلى السلطة في العراق لأول مرة، وصمود حزب الله في حرب لبنان ٢٠٠٦، وتمرد الحوثيين في اليمن، والتدخل في الشان الداخلي البحريني، وقد أثارت هذه الإجراءات الإيرانية مخاوف القوى التقليدية العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، إنطلاقاً من شواهد تاريخية وحديثة، وهو مادفع هذه القوى إلى إتهام إيران بإمتلاك مأمورية أو أجندة توسعية في المنطقة، تسعى إلى التأثير على الدول ذات التعددية المذهبية، بغية زعزعة إستقرارها وإثارة الفتن والصراعات الطائفية، أضف إلى ذلك إمتلاك إيران لخيوط اللعبة السياسية في العراق وسوريا والبحرين وفلسطين، ومحاولة توظيفها سياسياً وإستراتيجياً خدمة لمشروعها الإقليمي، وإذا كانت إيران قد تراجعت عن هدف تصدير الثورة بالأساليب العنيفة، فإن دبلوماسيتها مازالت تشتغل على تحقيق الغاية ذاتها من خلال القوة الناعمة عن طريق تسخير الطائفة والمذهب، إذ ترمي من وراء ذلك إلى إقرار نموذج سياسي إسلامي إيراني في السياسة والحكم للسيطرة على الخليج العربي، بإعتباره السبيل الوحيد لقيام الحكومة العالمية.

ولغرض تحقيق مكانة إقليمية مؤثرة في الشرق الأوسط، عمدت إيران إلى إعماد المبادئ الآتية:

1. توظيف المزية الجيواقتصادية كأداة إستراتيجية في الحفاظ على مصالحها، لأنه من خلال هذه الأدوات تتشكل أهداف أخرى تمثل من خلال ناتجها الجمعي المصلحة القومية الإيرانية.

2. تعزيز قوة وتاثير إيران الإقليمي.

3. السيطرة والتأثير على المعابر المائية والطاقوية في الخليج العربي.

4. إعتماد الأيديولوجية المذهبية كبوصلة موجهة للإستراتيجية الإقليمية الإيرانية، فهي تتوقع علاقات خاصة مع الأقليات "الشيعية" في العالم العربي والإسلامي، والتي من خلالها يمكن للإستراتيجية الإيرانية التحرك بالإطار الذي يخدم المصلحة القومية الإيرانية.

وعليه فإن الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية لاتحكمها الأطر الطائفية فقط، وإنما تحددها أيضاً المحفزات الإستراتيجية والمجالات الجيوبوليتيكية، إذ أدركت القيادة السياسية الإيرانية إنه ولغرض تحقيق مكانة إقليمية مؤثرة، لابد من المزاوجة مابين مفردات قوتها والفواعل الإقليمية في إطار إستراتيجية شاملة ومتكاملة الأهداف والأسس، فضلاً عن إستغلال الروابط التقليدية بين شيعة إيران والشيعة العرب وتحديداً في العراق وسوريا، من خلال التأثير على الوحدات القرارية هناك، إلى جانب نفوذها الكبير في دول بها أقليات شيعية كـ"اليمن والبحرين والسعودية ولبنان".

فقد أظهرت إيران ومن خلال هذه الموائمة الإستراتيجية، قدرة فعلية على فتح عدة جبهات إقليمية في آن واحد، فضلاً عن إعطاء نظامها السياسي فرصة التخلص من الضغوط الداخلية وتحديداً الإقتصادية والاجتماعية، من خلال إعادة ترجمة وإنتاج هذه الضغوط عن طريق إستراتيجية تدخلية تخدم مشروعها الإقليمي التوسعي في الخليج العربي والشرق الأوسط، إن إيران سعت نحو إعادة بناء دورها الإقليمي، مستغلة بذلك جملة من المتغيرات التي شهدتها المنطقة، بما تملكه من إرث حضاري وثقافي وتأثيراً معنوياً متواصلاً على جوارها الجغرافي، يفرض عليها أن تبرع في إستغلال ثقلها الجيوبولتيكي، لفرض مكانتها كقوة إقليمية، حيث بات واضحاً إن التحرك الإيراني الجديد تجاه جوارها الإقليمي، جاء نتيجة حالة الفراغ في القوة ولإعتبارات إستراتيجية، من خلال سعيها للحفاظ على أمنها وبناء دورها الجديد في المنطقة.

المبحث الثالث: خلاصات إستشرافية: أفتراضات مستقبلية لواقع إيران الإقليمي المتغير.

إن الحديث عن أستشراف مكانة إيران في المستقبل ليس من السهولة بمكان، وذلك لأسباب عديدة منها:

1. الوضع الداخلي الإيراني المتغير.

2. الوضع الإقليمي المعقد.

3. الوضع الدولي الذي يتصف بعدم اليقين.

ومع ذلك فإن هذه الصعوبات لاتنفي إمكانية إستشراف مستقبل مكانتها من خلال قراءة ماضيها، وتحليل حاضرها، وإستشراف مستقبلها بطريقة علمية واضحة.

صحيح أن الزمن القادم لم يأت بعد، وهو ما يجعل من الرغبة في معرفة تفاصيله أمراً بالغ الصعوبة، إن لم يكن من الأمور المستحيلة، ولكننا على الرغم من ذلك نعتقد بأن الإعتماد على عدد من المعطيات، يمكننا من إيجاد الإطار العام له، والتقرب من معرفة تلك الإحتمالات "سيما وأن المستقبل أي بما يحفل به من أحداث هو من صنع البشر"، الأمر الذي سيجعل من تلك الإحتمالات أمراً قابلاً للحصول، إذا ما توفرت الظروف الموضوعية لحدوث تلك المعطيات.

وسيتم تناول هذا الموضوع على النحو الآتي:

على مستوى السياسة الخارجية.

1. ستسعى إيران إلى إستغلال الخلافات البينية بين دول المنطقة، ودول الخليج العربي تحديداً، خصوصاً في ضوء التطورات الأخيرة المتمثلة بقطع العلاقات بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر مع قطر.

2. نظراً لطبيعة السياسة الدولية المتسمة بحالة عدم اليقين يفترض أن تتوجه إيران إلى المزاوجة مابين الأيديولوجيا المحافظة والفلسفة البراغماتية، خصوصاً في ظل التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط، والمتمثلة بمخرجات مؤتمر الرياض وتصاعد الدور الإقليمي السعودي.

3. التحول إلى إيجاد مسارات جديدة للتعامل مع دول مجلس التعاون الخليجي وتحديداً الكويت التي أعلنت عن إفتتاح قاعدة جديدة لحلف الشمال الأطلسي فيها، بالإضافة إلى قطر التي تربطها معها إتفاقيات أمنية وملفات سياسية متعددة أهمها دعمها للإخوان المسلمين في مصر وفلسطين واليمن، أو دعم الحركات "الشيعية" في السعودية، والإتجاه إلى دفع السعودية إلى تبني مزيداً من السياسات الموجهة ضدها، للإستفادة من تداعيات هذه السياسة شعبياً ورسمياً.

4. الإتجاه إلى مزيد من العلاقات التحالفية مع روسيا الإتحادية، خصوصاً في ظل تنامي الإنتشار الأمريكي الأطلسي في القوقاز والخليج العربي.

5. فرض واقع سياسي جديد في العراق، من خلال إيجاد أدوات مؤثرة يمكن التعويل عليها مستقبلاً، والتي يأتي في مقدمته الحشد الشعبي، والذي سيكون العنوان الإيراني الأبرز خلال المرحلة القادمة، مع السعي إلى التلون السياسي فيه، حسب طبيعة الضغوط الداخلية العراقية والإقليمية والدولية.

6. تبني سياسات أكثر مرونة وبراغماتية مع دول الإتحاد الأوربي، خصوصاً في ظل الرسائل الإيجابية التي بعثتها ممثلة الإتحاد الإوربي فيدريكا موغيريني، عن أن الإتحاد الأوربي ملتزم بالإتفاق النووي مع إيران الذي تم العام الماضي.

7. التوجه إلى زيادة نفوذها السياسي والعسكري في سوريا، تحسباً لأي نتائج وتداعيات قد تفرزها أي ترتيبات

أو محادثات سياسية برعاية إقليمية أو دولية قد تطيح بمصالحها في سوريا، وإتخاذ كل السبل التي من شأنها إبعاد الخطر عن دائرة نفوذها العسكري والإستراتيجي فيها، حتى لو كلفها الأمر التفاوض مع التنظيمات الإرهابية.

8. زيادة الدعم والتنسيق مع الفاعلون من غير الدول كـ(الحشد الشعبي – حزب الله – الحوثيون – المعارضة في البحرين)، كونهم ذراعها الطويلة والطرف الموثوق به في الشرق الأوسط.

على مستوى النظام السياسي.

1. يمكن القول أن المرحلة القادمة ستشهد مزيداً من الصراع بين التيارين المحافظ والإصلاحي، فعلى صعيد السياسة الخارجية لازال الخلاف مستمراً داخل دوائر صنع القرار الإيراني حول مواضيع السياسة الخارجية، وطرق التعاطي معها، مابين التدخل الصلب أو التهدئة مع القوى الكبرى والإقليمية، فمرحلة ما قبل مؤتمر الرياض ليست كما بعدها، مما يعني فرض مزيد من الضغوط على إيران، إلى جانب المشاكل الداخلية والتي يأتي في مقدمتها السياسات الإصلاحية لحكومة روحاني والتي ستقوض الكثير من إمتيازات ومنافع المحافظين، والتي كان أخرها سعي حكومة روحاني إلى تحديث الناهج التعليمية بما يتوافق مع شروط اليونيسكو، وهو ما أعتبره المحافظين تهديداً لقيم الدولة الثورية.

2. نظراً للتحديات التي ستفرضها مرحلة مابعد خامنئي، وعدم وجود شخصية بحد ذاتها تحضى بإجماع الداخل الإيراني، فضلاً عن عدم تسمية مرشح بعينه كما حدث خلال فترة خلافة خامنئي لخميني، يمكن القول إن هناك توجه لجعل منصب المرشد الأعلى منصب مفتوح على عدة حسابات وخيارات، كأن يحل مجلس قيادة محل مؤسسة المرشد على الأقل خلال الفترة الأولى من فراغ منصب المرشد، أو أن يتم جعل منصب المرشد خياراً شعبياً تحسمه صناديق الإقتراع وليس مجلس خبراء القيادة.

3. أما على مستوى نتائج الإنتخابات الرئاسية الإيرانية التي جرت في مايو ٧١٠٢، فيتوقع أن يستمر الرئيس روحاني بسياسته الإنفتاحية على العالم، وخصوصاً فيما يتعلق الإتفاق النووي، إلى جانب إستمرار الضغوط الداخلية إقتصادياً واجتماعياً وخدمياً.

4. يتوقع أن يستمر تدني مستوى الحريات الاجتماعية بشكل متصاعد، بالإضافة إلى إستمرارية إستشراء الفساد الإداري والسياسي في مؤسسات النظام الإيراني.

5. أن يستخدم خامنئي نفوذه بشكل غير رسمي للتأثير على البرلمان ومجلس صيانة الدستور لتحقيق التوازن ضد الإصلاحيين، ما يضع مزيداً من التحديات أمام حكومة روحاني.

على المستوى الإقتصادي.

1. إن الرفع الجزئي للعقوبات الدولية، سوف لن يؤدي إلى حل جذري للإختلالات الهيكلية في الإقتصاد الإيراني، وبالتالي فإنها سوف تستمر خلال المرحلة القادمة على أقل تقدير.

2. إستمرار إرتفاع معدلات البطالة والفساد والترهل الإقتصادي في مؤسسات الدولة، في ظل غياب أي مؤشرات أو خطط حقيقية لمكافحة هذه المشاكل.

3. أشارت الكثير من التقارير الصادرة عن البنك الدولي إلى أن الرفع الجزئي للعقوبات الدولية المفروضة على إيران، سوف تساهم برفع معدلات النمو بنسبة تتراوح ما بين "٤ و٥,٥" في المائة خلال ٢٠١٦/٢٠١٧، و"٤" في المائة على المدى المتوسط.

4. إستمرارية تسلط مؤسسة الحرس الثوري الإيراني على المؤسسات الإقتصادية، وتحديداً في مجال البنوك وشركات الإتصال وإستخراج النفط والغاز.

5. إستمرارية تذبذب الفرص الإستثمارية في إيران، بسبب التضييق على الحريات الإقتصادية من قبل حكومة روحاني وتحديداً في مجال القطاع الخاص، ففي عام ٢٠١٥ صنف البنك الدولي الإقتصاد الإيراني في المرتبة الـ "١٣٠" من بين "١٨٩" دولة في سهولة أداء الأعمال.

6. على الرغم من إفراج السلطات النقدية الدولية عن العديد من الأموال الإيرانية المحتجزة نتيجة للعقوبات الدولية، فإن الأمول المفرج عنها سوف لن تعود بالفائدة الإقتصادية على المجتمع الإيراني، كون أغلب هذه الأموال لم تعود إلى خزينة الدولة، بل أن اغلبها وضع بيد الحرس الثوري الإيراني الذي سيتجه إلى تمويل الحملات الخارجية في سوريا والعراق واليمن ولبنان، فضلاً عن تسديد المديونيات الخارجية الإيرانية، بسبب الهبوط الحاد في أسعار النفط.

على مستوى الإتفاق النووي.

1. إن إيران في مرحلة مابعد الإتفاق النووي ليست كما قبلها، وبالتالي فإن هذا الإتفاق إذا ماقدر له الإستمرار سيكون له تأثير واضح على المنطقة والإقليم والعالم، أرتباطاً بالتزام إيران بتنفيذ بنود الإتفاق النووي، والتي يأتي في مقدمتها تطبيق أتفاقيات الحد من التسلح، هذا فضلاً عن الموقف المرتبك للقيادة الإيرانية حيال الإلتزام بالإتفاق النووي، نتيجة للمواقف والسياسات الأمريكية المتغيرة في الشرق الأوسط والخليج العربي.

2. قيام إيران بتطوير صاروخيها البالستية، وزيادة مداها ونطاق حمولتها، وتطوير محركات الصواريخ من الوقود الصلب والرؤوس الحربية التقليدية، فضلاً عن قيامها بتطوير الطائرات بدون طيار أو القوارب المفخخة، وبالتالي فإن المستقبل قد يشهد الحديث عن ملف الصواريخ البالستية، بنفس الوتيرة التي أثارها ملف برنامجها النووي.

على مستوى التحركات العسكرية.

1. ستولي إيران الأولوية القصوى خلال المرحلة القادمة للعمل من خلال وكلاء إقليميين مثل حزب الله اللبناني والميليشيات المسلحة في العراق وسوريا واليمن والبحرين وفلسطين.

2. تدرج حزب الله اللبناني ليصبح ركيزة أساسية لإظهار قدرات إيران الإنتقامية ضد إسرائيل، كما إستجاب مؤخراً

لدعوة إيران لتوفير قوات برية يُعتمد عليها، وذلك لدعم نظام بشار الأسد في سوريا، إضافة إلى تفعيل الأدوار الإقليمية للحشد الشعبي، وخصوصاً في منطقة الخليج العربي.

3. إنطلاقاً من فرضية توازن القوى مع الأعداء، هناك إمكانية لقيام ايران بتزويد حزب الله بصواريخ متقدمة مضادة للسفن "C-802"، والتي أصابت سفينة حربية إسرائيلية بالشلل في العام ٢٠٠٦، كما زودتها مؤخراً بصواريخ مضادة للسفن أكثر تقدماً، والآن يبدو أن إيران زودت حلفاءها الحوثيين بصواريخ "C-802". التي سبق وإستخدمت في عدد من الهجمات على سفن حربية تابعة للإمارات في اليمن، بإستخدام صواريخ مضادة للدبابات والتي قدمتها لهم إيران، وأسقطوا صواريخ سكود على قواعد عسكرية عميقة داخل المملكة.

4. قد تختبر إيران صواريخ على مقربة من الممرات البحرية وسواحل الخليج العربي، وقد تبدأ دوريات جوية لإختبار بعضها البعض، وحدث ذلك خلال الحرب بين إيران والعراق على طول ما يعرف "بخط فهد"، حتى نجحت مروحية سعودية في إعتراض أثنتين من الطائرات المقاتلة الإيرانية في العام ١٩٨٤ وأسقطتهما.

5. إمكانية قيام إيران بتحرشات إنتقامية بطريقة المعاملة بالمثل، مستخدمة الألغام البحرية بالطرق التجارية، (وكانت إيران قد لجأت لهذا التكتيك في الثمانينيات من القرن الماضي)، أما الحرب الإلكترونية فهي السلاح المحتمل لكلا الجانبين أيضاً.

6. إيران ودول الخليج مسلحون بقوة لأبعد الحدود عما كانوا عليه أثناء حرب العراق وإيران، فالقوات الجوية المتقدمة للسعودية وحليفها الرئيس الإمارات قادرة اليوم، على تدمير جميع مرافق الموانئ الإيرانية، ومحطات تحميل النفط والصناعات الرئيسة باستخدام الذخائر الموجهة بدقة صوب الهدف.

7. من التوقع أن تتجه إيران إلى المزيد من الإنغماس العسكري في الشأن الإقليمي، من خلاب تفعيل ادواتها الإقليمي في مجمل الشرق الأوسط الكبير، وذلك إستعداداً لإي تطور عسكري أو سياسي قد تفرزه المرحلة القادمة.

على مستوى التماسك الوطني.

1. تصاعد حركة اليسار "الشيعي" المرتبطة بإرث المفكر الإيراني علي شريعتي، إلى جانب تصاعد فكرة القومية الإيرانية "الفارسية" على حساب إيران "الإسلامية"، وبالتالي فإن المرحلة القادمة قد تشهد صراعاً محموماً بين التيارات السياسية الإيرانية وخصوصاً المحافظ والإصلاحي، أمام وضع علامة إستفهام حول قدرة النظام السياسي والولي الفقيه على ضبط هذه الصراعات السياسية والفكرية خلال المرحلة المقبلة.

2. تصاعد التأثير السياسي لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية داخل وخارج إيران، إلى جانب التيارات السياسية الليبرالية المعارضة، مترافقاً مع ذلك بروز طبقة سياسية جديدة من إيرانيَي المهجر والذين كان لهم دور كبير في الصفقة النووية، وصناعة موقف غربي أمريكي جديد من إيران، يرتكز على إيران الحضارية الفارسية وليس إيران ولاية الفقيه، وبالتالي يمكن القول إن تحالف هذه التيارات السياسية الليبرالية التقليدية والجديدة، يمكن أن تشكل ركيزة رئيسة للتأثير على الداخل الإيراني خلال المرحلة القادمة، كجزء من إستراتيجية إحتواء دولية

وإقليمية للنفوذ الإيراني مستقبلاً.

3. إمكانية أن تشكل الحروب العسكرية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ضغوطاً داخلية على الداخل السياسي والأمني الإيراني، كونها إستنزفت الطاقات البشرية والإقتصادية الإيرانية دون أي منافع تذكر، ولعل أولى بوادر الصراع الداخلي في إيران كانت قد بدأت بين قيادات الجيش والحرس الثوري الإيراني، بعد دعوة رئيس أركان القوات المسلحة الإيراني السابق حسن فيروز آبادي، إيران بالكف عن تدخلاتها الإقليمية كونها دون فائدة، مما أدى إلى إقالته، وتعيين محمد باقري المقرب من الحرس الثوري الإيراني.

4. حركة التمرد في الأقاليم التي ضمتها إيران، وخاصة إقليم الأحواز العربي المحتل من ٥٢٩١، وهو متمرد بغالبيته الشعبية على النظام السياسي في طهران، كحالة إنفصال قومي ورفض للقهر الإحتلالي، وقد تطورت حركة الإستقلال الأحوازي مؤخراً، وضاعفت من مخاوف إيران، هذا إلى جانب التحركات المسلحة التي تقوم بها الطوائف الإخرى كـ"الأتراك والأكراد والبلوش"، والتي تشهد هي الأخرى حالة من التمرد الاجتماعي والسياسي على النظام السياسي في إيران، إذ يمكن ملاحظة المخاوف الإيرانية من تزايد الحركات الإنفصالية فيها، مابين الإعتراف بالحكم الذاتي "الأكراد"، أو الإعتراف بالحقوق الثقافية والإقتصادية "الأذريين"، أو حق تقرير المصير "الأحواز"، وفي ضوء هذا السجل التاريخي، نتوقع تصاعداً بالسطوة الأمنية الإيرانية على هذه الأقاليم، كونها تعتبر هذه الحركات مهددة لأمنها الداخلي وأداة للنفوذ الأجنبي، خصوصاً في ضوء التداعيات الخطيرة التي سيفرضها إستقلال إقليم كردستان في العراق، على إيران ومجمل الإقليم.

5. تصاعد أدوار المعارضة الإيرانية خلال المرحلة القادمة، وتحديداً خارج إيران، من أجل تهيئة طرف إيراني خارجي قادر على تحشيد إيرانيي الداخل ضد النظام السياسي، وهو ماتعمل عليه الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في الوقت الحاضر.

على المستوى الإستراتيجي والعملياتي.

1. ساهمت الحرب الأمريكية على الإرهاب في تعزيز مكانة إيران كدولة إقليمية ذات نفوذ قوي، ووفرت واشنطن على الأقل خلال فترة إدارة أوباما لإيران فرصة مناسبة للحصول على مكانة إقليمية ودولية، فبعد إحتلال العراق الذي كان يشكل تهديداً مباشرة لطهران، تمت مكافأة إيران بإطلاق يدها في العراق ولبنان وسوريا واليمن والبحرين، وأصبح لها الآن نفوذ في مناطق أخرى مهمة، مثل وآسيا الوسطى، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وهو ما جنت إيران ثماره اليوم، وسوف تسعى إلى الحفاظ عليه مستقبلاً.

2. إن البيئة الدولية والإقليمية في مرحلة مابعد الإحتلال الأمريكي للعراق، أعطت لإيران فرصة مهمة للإتجاه نحو تعزيز قدراتها النووية، والذي أعطى بدوره النظام السياسي في إيران، شرعية تاريخية وسياسية في الداخل والخارج، من خلال الإعتراف بحقوقها النووية، بالإضافة إلى تثبيت نظام الحكم ومبادئ الثورة الخمينية.

3. مثل النجاح الإيراني في المفاوضات النووية حالة من الدفع القوي لدورها الإقليمي، وبالتالي ما أعطى لها نفوذاً وكاريزما واضحة للدور الإيراني في المنطقة، بالصورة التي تتماشى مع التصورات الذهنية والمذهبية للنظام والولي الفقيه في إيران، وبالتالي فقد أصبحت إيران طرفاً مؤثراً بالوضع السياسي والأمني في مجمل ملفات المنطقة.

4. تبدو منطقة القرن الإفريقي، ذات الأهمية الإستراتيجية البالغة، إحدى أبرز نقاط التماس الرئيسة التي تعول عليها الإستراتيجية الإيرانية الرامية إلى التمدد وبسط النفوذ الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، فالمنطقة التي تعد بؤرة تنافسية لقوى إقليمية ودولية عدة، باتت محل اهتمام متزايد لدى صانع القرار الإيراني، بالنظر إلى كونها الخاصرة الرخوة بين عدد من دوائر الإهتمام والحركة للسياسة الإيرانية، عربياً وأفريقياً وشرق أوسطياً.

5. ترتكز أهداف الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية في الشرق الأوسط على التحالف والتعاون مع الدول والقوى السياسية غير المرتبطة بأمريكا وإسرائيل، إضافة إلى تميز إستراتيجيتها بالبعد الاجتماعي الديني، بسبب وجود الأغلبيات والأقليات "الشيعية" في عدد كبير من بلدان الشرق الأوسط، وهي أقليات وأغلبيات يتميز وجودها بالعراقة التاريخية، وبالتالي فإن هذه المجتمعات الشيعية تمثل اللحمة والعروة الوثقى التي تربط بين المجتمعات العربية والإيرانية.

6. ضعف الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية أصبح أكثر وضوحاً في هذه الأيام، بسبب ضعف إدراك دوائر صنع وإتخاذ القرار الإيراني، لحجم التهديد الذي يواجه إيران بسبب عمليات الحشد العسكري الأمريكي، وتصاعد الأدوار الخليجية بقيادة المملكة العربية السعودية، مما يضع إيران في إطار حسابات إقليمية معقدة، والتي قد تتراوح مابين الإحتواء والعزل، المواجهة العسكرية، أو تغيير النظام من الداخل على الأقل في المستقبل المنظور.

خارطة توضح الإنتشار العسكري الأمريكي حول إيران

Walid Shoebat, Iran's Revolutionary Guards Are 'Preparing For War' While The Middle East Fears The Rise Of Two Major Regional Superpowers: Iran And Turkey, Shoebat, April 6, 2015. https://goo.gl/qamZuF.

على مستوى التوازنات الإستراتيجية.

يمكن القول أن المشاهد المستقبلية لطبيعة التوازنات الإستراتيجية المقبلة، ومكانة إيران فيها تتراوح في إطار السيناريوهات الآتية:

إيران كطرف محوري.

يفترض هذا الإحتمال إن التوازنات الإستراتيجية في الشرق الأوسط، ستقوم على أساس (دور الدولة المحورية)، إذ أنه وبحكم طبيعة التفاعلات التي تتميز بها المنطقة، والقائمة على أساس التنافس في النفوذ والتضارب في المصالح والأهداف، ونظراً لكون المنطقة ذات أهمية كبيرة للقوى الدولية سيما الولايات المتحدة الأمريكية، فإن إحتمال قيام (التوازن) على هذا الشكل هو أحد الإحتمالات الممكنة مستقبلاً، وعليه فإنه نظراً لكون إيران إحدى القوى الإقليمية التي تمسك وتؤثر بأكثر من ملف إقليمي، فضلاً عن الإمكانيات والقدرات التي تملكها، ونظراً لعلاقاتها الجيدة مع بعض أطراف "دول، وجماعات غير دولتية" المنظومة الإقليمية، هي أكثر القوى الإقليمية المؤهلة للقيام بهذا الدور، ومن ثم ممارسة دور محوري في التوازن الإستراتيجي في المنطقة، على أن لا يخرج هذا الدور عن نطاق الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، ويمكن القول إن هذا الإحتمال يجد تفسيره في الكثير من العوامل أو المعطيات الداعمة له، ويمكن بيانها بالأتي :

- يستحوذ الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط على إهتمام كبير من قبل الكثيرين، إذ يقر الجميع بدور إيراني إقليمي فاعل في هذه المنطقة، ولا ينحصر هذه الدور فقط في التأثير السياسي، وإنما يشمل أبعاداً جيوبوليتكية وإستراتيجية بالإضافة إلى الأبعاد الثقافية والدينية، ويعتبر الدور الإيراني وتأثيره في الشرق الأوسط نتاجاً طبيعياً لسياسة إيران الخارجية، التي يقر العديد من المحللين والمهتمين والمتابعين بغموضها وصعوبة فهمها.

- على الرغم من الإختلافات السياسية بين التيارين الإصلاحي والمحافظ حول أولويات السياسة الخارجية، إلا أنه هناك توحد حول المصلحة القومية العليا، وهو ما تكشف عنه الأزمات الخارجية التي مرت بها إيران، وهو مايعطي بدورها أيضاً دفعة قوية لدورها الإقليمي.

- في هذا الإطار يمكن القول أيضاً، أن لإيران تمتلك خبرة تاريخية في أداء مثل هذه الأدوار، فخلال حكم الشاه محمد رضا بهلوي أدت إيران دور شرطي الخليج، من خلال ربطها بالإستراتيجية الأمريكية العامة بالشرق الأوسط، وهي اليوم تلعب دوراً محورياً في العديد من القضايا الإقليمية، مما سمح لها الذهاب بعيداً في الشرق الأوسط، وعلى كافة المستويات الأمنية والسياسية والعسكرية.

- ما يعزز أيضاً من محورية الدور الإيراني، هو تبنيها لسياسات متوازية من حيث الحركة والفعل، وبالتالي هذا ما جعل قوة مترامية التأثير، فمن خلال تبنيها لإستراتيجية "التمكين السياسي الشيعي" والقائمة على فرضيات (التشييع الناعم، تسييس التشييع، التشيع الصلب، إدماج التشييع). تمكنت من السيطرة سياسياً وأمنياً على ملفات العراق وسوريا.

خارطة توضح محورية النفوذ الإيراني

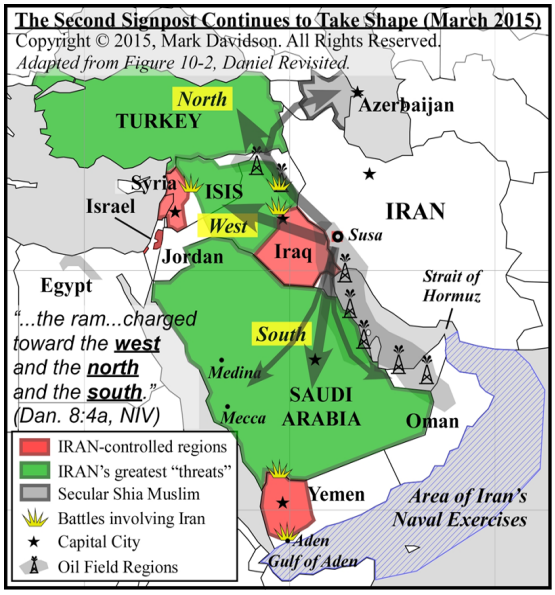

Mark Davıdson, The Coming Iranian Invasion: West and South Come Into Focus, The Four Sıgnposts .MARCH 31, 2015, shorturl.at/IKS28.

- إيران لم تخف رغبتها وسعيها للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، لتصبح القوة الإقليمية المؤثرة، وجيشت في سبيل ذلك كل مفردات قوتها ونفوذها.

- بعد توقيع الإتفاق النووي مع القوى الكبرى، تمكنت إيران من تثبيت مكانتها الإقليمية، وذلك من خلال إستغلال الضوء الأخضر الأمريكي الذي منح لها، وهو ما إنعكس على نفوذها السياسي والعسكري وحتى الديني في المنطقة، فإيران تدرك جيداً أن أية تقلبات على الساحة العراقية والسورية، سيمثل إنتكاسه إستراتيجية لها، وفي المقابل فإن نجاحها في هذين البلدين يعني بصورة أخرى صياغة التوازنات الإستراتيجية في الشرق الأوسط، وفق الخطوط الإيرانية المطلوبة، ومن ثم إعطاء دفعة قوية لدورها المحوري في الشرق الأوسط، ولعل التطورات الأمنية على الساحة العراقية والسورية، تكشف حجم الإنغماس الإيراني الفاعل هناك، لإدراكها لأهميتها الكبرى في إحداث إنقلاب في التحالفات وموازين القوى في المنطقة.

- ومايزيد من محورية الدور الإيراني أيضاً بموجب افتراضات هذا المحور، هي طبيعة العلاقات التحالفية التي تربطها مع قوة دولية كبرى كـالصين وروسيا الإتحادية، اللتان تلعبان أدواراً محورية في شرق آسيا وآسيا الوسطى، وإرتباط ذلك كله بالتفاعلات السياسية الإيرانية في الشرق الأوسط.

Firas ELİAS

الشكل من إعداد الباحث

ولكل هذه الأسباب يمكن القول، إن إيران ونظراً لما تملكه من إمكانيات وقدرات، يمكن أن تكون دولة محورية ومؤثرة في محيطها الإقليمي، إذ كسبت ايران عمقاً استراتيجياً في المنطقة، وأصبحت قادرة على التحول إلى قوة إقليمية تتمحور حولها السياسات وتدور في فلكها المصالح الخاصة بالدول الكبرى، لتجعل منها شريكاً أساسياً في عملية التحول الاستراتيجي نحو بناء علاقات مع الدول الإقليمي عن طريق ايران، ومن ثم يمكن أن تؤدي دوراً محورياً في التوازن الاستراتيجي في المنطقة مستقبلاً.

إيران وسياسة المحاور الإقليمية الدولية.

بالنظر لطبيعة المشهد الإقليمي المتغير، يمكن القول أن التحالفات والمحاور الإيرانية هي الأخرى قابلة للتغير حسب ما تقتضيه المصلحة الإيرانية العليا، وبالتالي فإن سياسة المحاور الإيرانية قد تتشكل في المرحلة القادمة على النحو الآتي:

المحور الأول: محور الممانعة أو المقاومة والمتمثل بـ(النظام السوري-حزب الله-الحوثيين-الحشد الشعبي-حركة الوفاق البحريني- وغيرها من الجماعات والتنظيمات الشيعية الناشطة في المنطقة).

المحور الثاني: المحور الإيراني الإخواني الموسع والمتمثل بـ(حماس- الجهاد الإسلامي- حزب النهضة-إخوان مصر- إخوان الاردن-إخوان سوريا- الحزب الإسلامي في العراق- قطر- تركيا.

المحور الثالث: المحور الإيراني الهجين، وهو يضم خليطاً من تنظيمات متفاوتة بالإنتماء والهوية والدين والعقيدة، ويضم (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة "تنظيم مسيحي فلسطيني مسلح بقيادة جورج حبش"، مسيحيي ٨ أذار في لبنان، حركة الشباب الصومالية "فرع تنظيم القاعدة في الصومال"، طالبان افغانستان، بوكو حرام في نيجيريا، تنظيم القاعدة العالمي بقيادة إيمن الظواهري).

المحور الرابع: المحور الإيراني الدولي والمتمثل بـ(روسيا الإتحادية والصين ودول أمريكا اللاتينية وكوريا الشمالية والهند).

وبالتالي إذا ما نظرنا إلى هذه التلون السياسي الذي تتحرك عن طريقه إيران، يمكننا القول من خلاله أن الجيوبولتيك الإيراني قد يشكل تحدياً كبيراً للتطلعات السعودية والأمريكية في المرحلة القادمة، كون إيران استطاعت أن تتجاوز كل الخطوط الحمراء في سياستها الخارجية، فهي إلى جانب علاقاتها مع التنظيمات "السنية والمسيحية والشيعية" في الشرق الأوسط، لم تجد حرجاً في توثيق علاقاتها مع دول وجماعات مسلحة تعتبر كافرة وملحدة من وجهة نظر الخميني أولاً وخامنئي ثانياً والحرس الثوري ثالثاً.

إيران كجزء من توازن متعدد الأطراف.

يفترض هذا الإحتمال أن التوازنات الإستراتيجية في الشرق الأوسط، ستقوم على أساس (التوازن الإستراتيجي المتعدد الأطراف)، إذ أن وجود قوة مثل إيران، تلعب دور مؤثر في شؤون تفاعلات الإقليم، هذا فضلاً عن وجود قوى أخرى

في الإقليم مثل "السعودية، وتركيا، وإسرائيل"، كل هذا يدفعنا للقول بأن "التوازن الإستراتيجي المتعدد الأطراف" هو أحد الإحتمالات التي تطرح نفسها وبقوة، في ظل الحديث عن إيجاد الاحتمالات الممكنة لقيام (التوازن الإستراتيجي) في الإقليم مستقبلاً، ويستند إحتمال التوازن المتعدد الأطراف إلى عدد من المعطيات الداعمة له، والتي تدفع وبقوة تجاه قيام مثل هذا التوازن، ولعل أهم تلك المعطيات هي:

1. إن جميع هذه القوى هي الأكثر تأثيراً في الإقليم (سياسياً وإقتصادياً وعسكرياً).

2. إن جميع هذه القوى كانت قد مارست أدواراً توازنية في المنطقة، في الحرب الباردة وما بعدها، ومن ثم فإن جميعها تسعى إلى الإفادة من خبرة الماضي وتوظيفها في إيجاد التوازن وإستمراره مستقبلاً.

3. عدم إمكانية تجاهل كل طرف للطرف الأخر في طبيعة التفاعلات والترتيبات القائمة والمحتملة في الإقليم.

4. الفوائد المترتبة لكل طرف في تعزيز تعاونه مع مجمل الأطراف الفاعلة، وبما ينسجم مع محصلة باقي الأطراف، على الرغم مما قد يعتري تلك العلاقات من مشاكل.

5. إن جميع هذه القوى تمتلك إمكانيات عسكرية متقدمة ومتطورة "على الرغم من بعض الفوارق الموجودة بينها"، وهذا ما يجعل كل فعل تقدم عليه أي من هذه القوى يفسر من جانب القوى الأخرى على أنه موجه نحوها، وهذا ما قد يؤدي إلى نتائج غير متوقعة قد تكون لها أثاراً مباشرة على التوازن في المنطقة.

6. الدور الأمريكي في المنطقة والمتمثل في عدم السماح لأية قوة في أن تطور قدراتها العسكرية، وبالنتيجة تصبح مصدراً لتهديد المصالح الأمريكية في المنطقة، وخير مثال على ذلك الخلافات الدائرة حول الملف النووي الإيراني، والخوف من أن تصبح إيران قوة نووية، قد تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة، فضلاً عن تهديدها لأمن إسرائيل الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة.

7. الأخطار والتحديات الجديدة التي افرزتها الجماعات والتنظيمات الارهابية المسلحة على مجمل دول الشرق الأوسط، وهو ما سيستدعي مزيداً من التعاون والتكامل الأمني الإقليمي لمواجهة هذه التحديات، وبالتالي الحفاظ على التوازنات القائمة.

مخطط يوضح التحالفات السياسية الرئيسة في الشرق الأوسط

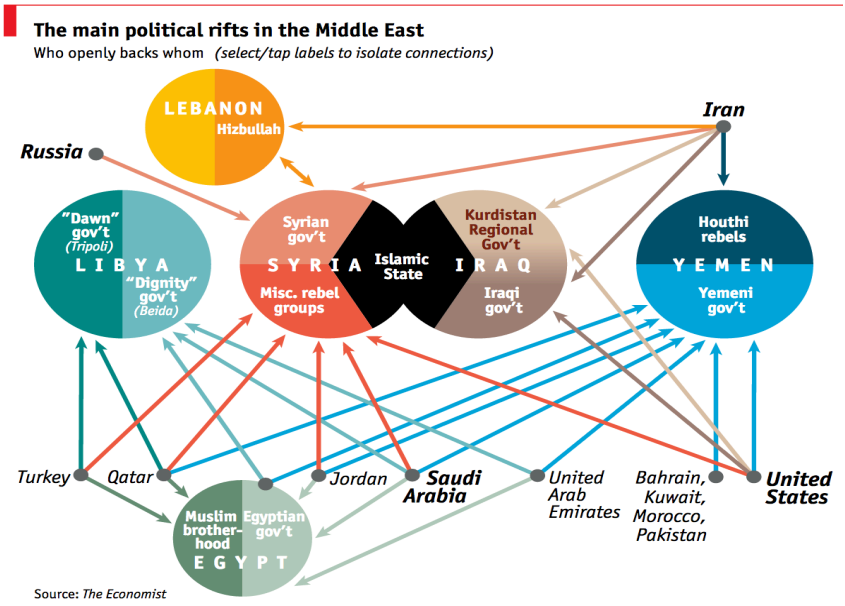

Tyler Durden, The main political rifts and alliances in the Middle East, Apr 12, 2015 shorturl.at/ivIW5.

شكل يوضح نمط العلاقات في الشرق الأوسط

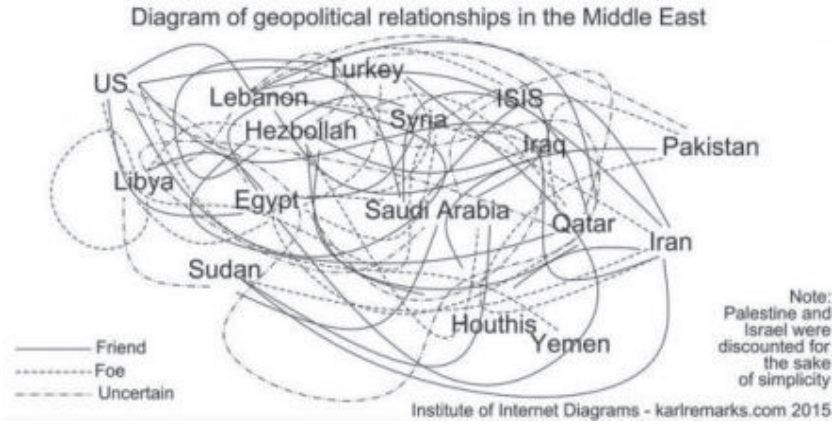

Tyler Durden, The main political rifts and alliances in the Middle East, Apr 12, 2015, https://neweuropean.info/2015/04/13/the-middle-eastern-quagmire/.

- ويمكن القول إن هذا الإحتمال له "أرضية متينة" في الظهور، سيما وأن كل الأطراف الفاعلة فيه تشترك في ترتيبات وعلاقات سواء أكانت إقليمية أم دولية، والذي يتيح لها التشاور والتفاعل بصورة إيجابية في إيجاد الصيغة المتعددة الأطراف، في إطار التفاعل الإقليمي بصورة عامة.

وفي هذا الصدد، فإن التوازن المحتمل يمكن بلورته عن طريق نمط طبيعة التفاعلات بين الأطراف الفاعلين، إذ أن كل طرف له قدرات معينة تؤهله لتبؤ تلك المكانة في هذا التوازن المحتمل، حيث أنه وبحكم طبيعة التفاعلات والعلاقات السائدة في المنطقة، توجد الكثير من القضايا الخلافية التي لابد من تسويتها للحفاظ على حالة التوازن، إذ يمكن أن تعمل الولايات المتحدة على إيكال هذه المسألة إلى القوى الإقليمية ذات التأثير والنفوذ في المنطقة، إذ من المتوقع أن يبرز دور السعودية في الإستقرار الإقليمي، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بايران، والمستند إلى مركزيتها في الإدراك الأمريكي لأمن المنطقة وإستراتيجيته، وهو ما سيتفاعل مع الرغبة الأمريكية في توسيع هذا الدور بموجب التحالفات الإستراتيجية الموجود بينهما، والتي سمحت للسعودية بأداء دور أكثر تأثيراً في عمليات الحفاظ على الأمن والإستقرار في المنطقة.

ومما تقدم يمكن القول إن إحتمالات المستقبل لقيام التوازن المتعدد الأطراف في الإقليم مكون من جميع هذه القوى قد يتحقق بناءً على ماتم ذكره في أعلاه، لإن هذه الدول هي المرشحة لتبؤ مكانة مؤثرة داخل الإقليم، والنظام الأمني للمنطقة بصورة خاصة، إذ أن الكثير من التوقعات تشير إلى أن هذه الدول هي التي سيكون لها الدور الأساس في تفاعلات البيئة الإقليمية، وهي بالمحصلة ستكون أهم أطراف معادلة التوازن الإستراتيجي في المنطقة مستقبلاً.

الخاتمة والاستنتاجات

في ختام هذه الدراسة التي تحمل عنوان " مركزية العراق في العقل الإستراتيجي الإيراني: دراسة في تطبيقات المجال الحيوي للإستراتيجية الإقليمية الإيرانية"، يحاول الباحث أن يسجل أبرز الأفكار الجوهرية عن الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية التي تناولها هذا الكتاب، من خلال النقاط الآتية:

اولاً: إن الأسس الفكرية والفلسفية للإستراتيجية الإقليمية الإيرانية في العراق والمنطقة، تمتلك جذوراً أصيلة في التاريخ السياسي الإيراني القديم والحديث، حيث التقاليد التواسعية تعود إلى الإمبراطوية الفارسية والساسانية، ولكن بروز النزعة التدخلية كنظرية حاكمة في الإستراتيجية الإيرانية وطرحها في المجال الأكاديمي، يرتبط بالفكر الثوري الخميني في القرن العشرين، وشهدت فترة مابعد إنتصار الثورة "الإسلامية" سيادة كاملة لفرضيات تصدير الثورة الإيرانية.

ثانياً: مع التحولات الكبيرة التي شهدتها السياسة الدولية في مرحلة مابعد الحرب الباردة، حاولت الثورية الإيرانية أن تجدد نفسها إنطلاقاً من فرضياتها الأساسية، فقدمت تفسيرات جديدة بخصوص فرضيات تصدير الثورة بالأساليب الناعمة، وإنتاج صيغ جديدة للهيمنة على دول المنطقة، من خلال تشجيع الأقليات "الشيعية" في العراق ودول الخليج، للتحول من أقليات اجتماعية ومذهبية، إلى ضواغط سياسية تخدم مشروعها الإقليمي، إلى جانب تشكيل المليشيات المسلحة والأحزاب السياسية المرتبطة بها أيديولوجيا وعقائدياً، وكل هذا خير دليل على حيوية الفرضيات الثورية الخمينية بشأن واقع السياسة الإقليمية والتفاعل معها.

ثالثاً: إن التطورات التي حدثت في العلاقات الإقليمية بعد إحتلال العراق وثورات الربيع العربي، فرضت مراجعات لمفاهيم وفرضيات الفلسفة السياسية الإيرانية وركائز مشروعها الإقليمي، وذلك من خلال التحول من فرضيات

"الهلال الشيعي"، إلى إنتاج وصياغة مشاريع إقليمية كـ"مشروع الشرق الأوسط الإسلامي"، مع التمسك بالأسس الفكرية للنظرية الخمينية، أي إنتاج شرق أوسط إسلامي يحتكم بنظرية ولاية الفقيه، والإحتفاظ بجانب كبير من نفوذها في السياسة الإقليمية.

رابعاً: إن الدول عندما تحدد أحد أنماط حركتها السياسية الخارجية، فإنها تنطلق من تثبيت أهدافها الأساسية بصورة واضحة، ومن ثم يتبع الوسائل المناسبة السلمية وغير السلمية، لتحقيق أهدافها المنشودة، فالمخطط الإستراتيجي الإيراني يرسم لنفسه مجموعة من الأهداف الأساسية المتعلقة بالمصلحة القومية وإستراتيجيتها القومية العليا المتمثلة في صيانة الأمن القومي الإيراني، والمحافظة على الهيمنة الإيرانية في النظام الإقليمي، والسعي لإنجاح المسعى الإيراني بالتفوق في المجالات السياسية والإقتصادية والعسكرية والثقافية والتكنولوجية والمعرفية، ولغرض إنجاز تلك الأهداف يلجا صانع القرار الإيراني إلى إستخدام الوسائل الصلبة والناعمة.

خامساً: إن صانع القرار السياسي والإستراتيجي في إيران، يحاول توسيع مصالح إيران في الخارج، عندما يشعر بتزايد قوة الدولة أو التهديدات الخارجية التي تواجه أمنها القومي، بهدف تحقيق الهيمنة وتأمين المصلحة القومية العليا المتمثلة بـ"القيم والمعتقدات الأيديولوجية، الإمكانات والموارد المادية، والقوة العسكرية"، ومايترتب على ذلك السلوك السياسي الخارجي من نتائج وآثار في التوازنات داخل النظام السياسي الإقليمي.

سادساً: ينطوي التاريخ الإيراني منذ نشأة إيران الفارسية وبناء سياستها الخارجية وحتى عصرنا الراهن، على سلسلة من الحلقات التوسعية في الشرق الأوسط، وبروز مايسمى الإمبراطورية الفارسية الموازية للإمبراطورية الرومانية والعثمانية في مرحلة لاحقة، وإستهدفت هذه الحركات التوسعية تحقيق المصلحة القومية العليا المتمثلة بثلاثية"الثروة والقيم- المعتقدات- القوة"، وترافقاً مع ذلك هناك نظريات التوسع الجيوبوليتيكي، إلى جانب المتغير القيمي والديني من خلال شعارات " ولاية الفقيه- تصدير الثورة- نصرة المستضعفين- محاربة الإستكبار- نظريات أم القرى" وغيرها، وكذلك المتغير الاجتماعي والسياسي والفلسفي، وترسيخ مبدأ المصلحة الدائمة بدلاً من الصداقة أو العداء الدائم في علاقاتها الإقليمية والدولية، وإن كل هذه المتغيرات المذكورة أثرت في إدراك صانع القرار الإيراني للتوسع الخارجي، واستجابته السريعة للبيئة الإقليمية والدولية.

سابعاً: سعت إيران في مرحلة مابعد بروز تنظيم داعش إلى مواصلة التوسع الإمبراطوري، وذلك لتوسيع مصالحها، وللصراع من أجل الحفاظ على الهيمنة على مجمل الفعاليات السياسية والعسكرية في العراق والشرق والأوسط، وإستخدام كل الوسائل المتاحة للحيلولة دون بروز أي تحالف دولي أو إقليمي، أو صعود أي قوة إقليمية لمنافستها في النظام الإقليمي.

ثامناً: تأثرت الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية عن طريق مجموعة من القنوات والمداخل في الوقت الحاضر، إذ تبنت الحكومات الإيرانية منذ إحتلال العراق عام ٢٠٠٣ وحتى الآن، سياسات خارجية أنتجت الكثير من الفوضى في العراق والمنطقة، وعمدت لتطبيق أجندة الحرس الثوري الإيراني والمرشد الأعلى علي خامنئي، المتمثلة بالمشاريع الطائفية الإيرانية في المنطقة، للمحافظة على الهيمنة الإيرانية، وعدم السماح ببروز قوى إقليمية مؤثرة إلى جانبها، وتقوية القوة العسكرية وإزدياد ميزانيتها، وتبني إستراتيجيات تدخلية، وعدم إحترام سيادة الدول، فضلاً عن تقوية الإرتباطات الدينية والسياسية، وتوثيق العلاقة مع حلفائها الإقليميين، وتقديم الدعم لهم بالوسائل كافة، وقد جاء بروز تنظيم داعش عام ٢٠١٤، كفرصة لتنفيذ أجندتها ومشاريعها الإستراتيجية، وبذلك زادت من قنوات تأثيرها في الشرق الأوسط سياسياً وإقتصادياً وعسكرياً.

إن الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية، وضمن إفتراضات المجال الحيوي الراسخة في العقل الإستراتيجي الإيراني، تهدف إلى ضمان وحماية متطلبات أمنها القومي، والحفاظ على سلامة مصالحها الحيوية في العراق والمنطقة، وتنطوي هذه الإستراتيجية على عدد من الأهداف المختلفة الإتجاهات على الصعد السياسية والإقتصادية والعسكرية والأمنية والأيديولوجية، وتصب هذه الأهداف في تحقيق مصلحتها القومية العليا ونزوعها الى الهيمنة على العالم كله، إذ تسعى إلى ضمان الهيمنة السياسية الإيرانية على المنطقة، كمنطلق لهيمنة تشمل كل الدول التي تمتلك فيها أدوات التدخل والتأثير، وإقامة نظام إقليمي بقيادتها، والذي يسمح لها بالسيطرة على الإقليم وقيادته، بما يضمن تدخلها في كل الشؤون الداخلية لدوله، وتقديم الدعم والحماية للحلفاء والأصدقاء لتحقيق مصالحهما الحيوية، وتهدف إلى الحد من ظهور قوى إقليمية يمكن أن تنافسها، والحفاظ على الوضع الراهن وديمومة الفوضى الإقليمية التي أنتجتها، وما يمليه عليها من السيطرة والتحكم بالسياسات الإقليمية والتأثير عليها.

قائمة المصادر

المصادر العربية

أحمد عبد الحليم، خريطة القوى النووية في الشرق الأوسط في أوائل القرد الحادي والعشرين: صفاتها واحتمالاتها وتطورها، من كتب: الخيار النووي في الشرق الأوسط، أعمال الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات المستقبل في جامعة أسيوط، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٠٠٢).

السياسة الإيرانية بين الإستراتيجية والتكتيك وفرصة العرب، موقع المسلم، في ٥١ ابريل احمد محمود عجاج، ، (تاريخ التصفح ٧١٠٢,٥,٦١).http://almoslim.net/node/179397.٤١٠٢،

2016، http://ida2at.اسلام المراغي، كيف مدت إيران أذرعها بين العرب في ٦١٠٢؟، اضاءات، في ٨٢ ديسمبر com/how-iran-has-extended-its-arms-between-the-arabs-in-2016.(٧١٠٢,٦,٥١ ، (تاريخ التصفح

افشان استوار، المعضلات الطائفية في السياسة الخارجية الإيرانية: حين تتصادم سياسات الهوية مع الإستراتيجية، http://carnegiemec.org/2016/11/30/ar-pub-66377،.5نوفمبر ٦١٠٢، ص 30مركز كارنيغي للشرق الاوسط، في (تاريخ التصفح ٧١٠٢,٨,٣).

أمل مدحت، أثر السياسة الإقليمية الإيرانية علي الأمن القومي العربي*2011* - ٥١٠٢، المركز الديمقراطي العربي، ، (تاريخ التصفح ٧١٠٢,٨,٣).http://democraticac.de/?p=33848في ٥١٠٢.

إيران ترعى الميليشيات "الشيعية" وتؤيد "السنية" خدمة لأجندتها التوسعية، جريد العرب، العدد (٦٠٧٩)، في ٣١ اكتوبر ٤١٠٢، ص7.

البعـــد الطـائـفـي أحـــد أدوات القـــوة الناعمـــة، مديرية التوجيه المعنوي في القيادة العامة للقوات ـ (تاريخ التصفح ٧١٠٢,١,٨).https://goo.gl/Xc5qQMالمسلحة، مجلة درع الوطن، في ٠٣ ابريل ٦١٠٢،

البعد الطائفي في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي، مركز الروابط للدراسات والبحوث ، (تاريخ التصفحhttp://www.nesannews.com/article?view=15489الإستراتيجية، في ٩١ يناير٦١٠٢، ٧١٠٢,٥,٣).

جميل عفيفى، إيران والطموح إلى فرض القوة: النظام الإقليمى فتح المجال لبسط نفوذها فى العراق وتهديدها لدول الخليج، جريدة الأهرام، العدد (٠٢٣٧٤)، في 27 يونيو 2016.

خطير: إيران تتهم السعودية بالوقوف وراء العملية الإرهابية وتتوعد بالإنتقام، فاس ٤٢، في ٧ يونيو 2017، http://fes24.com/%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7/item/5535-%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B1.(٧١٠٢,٧,٥٢ ، (تاريخ التصفح

الدينـــي والسـياسـي فـي الدور الإقليمي الإيراني، مديرية التوجيه المعنوي في القيادة العامة للقوات المسلحة، (تاريخ التصفح ٢٢,١,٧١٠٢).shorturl.at/tuFM5 مجلة درع الوطن، في ٠٢ مايو ٧١٠٢، ص٢،

http://www.راشد صالح العرمي، "الحرس الثوري: وجه إيران الحقيقي، جريدة الحياة، في ٦ مارس ٧١٠٢، ، (تاريخ التصفح ٤,٢,٧١٠٢).alhayat.com/Opinion/Rashid-Saleh-Al-

رسمية محمد هادي، إيران والولايات المتحدة الأمريكية.. العلاقات والأزمة وأفاق المستقبل، http://www.iraqicp.com/index.php/sections/الحزب الشيوعي العراق، في ٢٢ أغسطس ٥١٠٢، ، (تاريخ التصفح ٢٢,٥,٧١٠٢).platform/32413-2015-08-22-15-23-03

سليم كاطع علي، الموقف الأمريكي من طموحات إيران الإقليمي صراع أم تنافس ؟، مجلة الفرات، العدد الرابع، (جامعة كربلاء، مركز دراسة التنمية والإستراتيجية، ٨٠٠٢).

سمير بطرس، السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الاوسط: افكار حول طبيعتها الإمبريالية، من كتاب: السياسة الأمريكية والعرب، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٧٨٩١).

سنية الحسيني، محددات السياسة والحكم في إيران، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، في ٩٢ ديسمبر ، (تاريخ التصفح ٦,١,٧١٠٢).shorturl.at/lqANR.٤١٠٢،

طلال عتريس، النتائج والتداعيات إيرانياً، في محمد جمال باروت: حول ندوة (إحتلال العراق وتداعياته: عربياً وإقليمياً ودولياً)، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٠٣)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٤٠٠٢).

طلال يوسف العدوان، الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وايران نحو الشرق الأوسط (٣١٠٢-٢٠٠٢)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (تركيا، جامعة الشرق الاوسط، ٣١٠٢).

http://عبد الرحمن طه، وزير الخارجية الإيراني يكتب: ما تريده إيران حقاً، ساسة بوست، في ٢١ يوليو ٥١٠٢، ، (تاريخ التصفح ٢,٢,٧١٠٢).www.sasapost.com/translation/what-iran-really-wants

http://www.nesannews.عبد الستار الراوي، أبجدية تصدير الثورة الإيرانية، نيسان نيوز، في ١٣ مايو ٧١٠٢، ، (تاريخ التصفح ٣٢,٦,٧١٠٢).com/article?view=15489

عبد السلام العيدي، مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية.. المصلحة والعامل الأيديولوجي، صحيفة الوئام (تاريخ التصفح ٥,٠١,٧١٠٢).https://goo.gl/BN6Rhsالألكترونية، ٥٢ يوليو ٦١٠٢، ص١،

عبد القادر نعناع، دور العامل الديني في سلوك السياسة الخارجية الإيرانية، مركز المزماة للدراسات والبحوث، http://almezmaah.com/2013/10/07/%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9 في ٧ اكتوبر ٧١٠٢، ، (تاريخ التصفح ٣,٠١,٧١٠٢).%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%

عياد البطنيجي، السياسة الخارجية الإيرانية:دراسة نقدية مقارنة، عمان، مركز الدراسات الإستراتيجية، ٢١٠٢https://goo.gl/en1kpk.(٧١٠٢,٥,٥١)، (تاريخ التصفح

https://goo.gl/Zr8goi عياد البطنيجي، أنماط السياسة الخارجية الإيرانية، مجلة اراء حول الخليج، في ٧١٠٢، . (تاريخ التصفح ٧١٠٢,٧,٥).

فتحي بولعراس، السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط: بين الإعتبارات المذهبية والعوامل الجيوبوليتيكية، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٦١٠٢.)مجلة العلوم السياسية، العدد (٤٤)،

فراس عباس، الرؤية الإيرانية لأهميتها الإستراتيجية ومكانتها الإقليمية، مركز حمورابي، في ٩١ يناير ٤١٠٢، (تاريخ التصفح ٧١٠٢,٥,٣).-http://hcrsiraq.org/313

فريدريك ويري وكريم سجادبور، "توازن بعيد المنال: أميركا وإيران والمملكة العربية السعودية في الشرق الأوسط المتغيّر"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، في ٨٢ مايو ٤١٠٢.، http://carnegie-mec.org/2014/05/28/ar-pub-55712.(٧١٠٢,٣,٨١)، (تاريخ التصفح

https:// فورين أفيرز، الصعود الجديد لمحور المقاومة.. كيف جعلته الفوضى أكثر قوة؟، في ٧٢ يناير ٧١٠٢. kiosk.fanack.com/irans-axis-of-resistance-rises-ar.(٧١٠٢,٨,٢٢)، (تاريخ التصفح

http://archive.almanar.ماذا تخبئ المقاومة لإسرائيل من مفاجآت بحرية جديدة، المنار، في ٧٢ يوليو ١١٠٢، com.lb/article.php?id=82906.(٧١٠٢,٢,١٢)، (تاريخ التصفح

مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية (دراسة نظرية)، (بغداد، مطبعة دار الحكمة، ١٩٩١).

http://www. ديسمبر ٥١٠٢، 16صعود إيران كقوة إقليمية: تمكين الشيعة وحدود هذا الأمر، في مجلة الناتو nato.int/docu/review/2016/Also-in-2016/iran-regional-power-tehran-islamic/AR/index.htm، (تاريخ التصفح ٧١٠٢,٥,٦).

محمد السعيد إدريس، الدور الإيراني الإقليمي في الشرق الاوسط مشروع تعاون؟ ام هيمنة؟، http://www.rai-akhar.com/ar/index.php?option=com_مجلة الأي الأخر، في ٩٢ مايو ٧١٠٢، content&task=view&id=53&Itemid=68.(٧١٠٢,٤,٢٢)، (تاريخ التصفح

محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط(٢)، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ٨٩٩١).

محمد بن صقر السلمي وعبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، الجيوبوليتيك "الشيعي"... الواقع والمستقبل، مجلة الرياض، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، ديسمبر ٦١٠٢.)١)،) الدراسات الإيرانية، العدد

محمد بن صقر السلمي، القومية والمذهبية في السياسة الإيرانية، مجلة اراء حول الخليج، العدد (٩٩)، في ٧١٠٢،

، (تاريخ التصفح: ٥,٠١,٢٠١٧).https://goo.gl/9xYYid

محمد خالد الشاكر، المرتكز البراغماتي للسياسة الإيرانية وأيديولوجيا الإيهام والتواجد: من السياحة إلى السلاح، مركز الشرق للدراسات والبحوث، في ٨٢ أغسطس ٤١٠٢، https://goo.gl/yd4aFn.(تاريخ التصفح ٤١,٥,٢٠١٧)، (تاريخ التصفح ٤١,٥,٢٠١٧).

محمد عبد السلام، إقليم بلا نظام: البحث عن مفاتيح لفهم مستقبل منطقة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، في 13 فبراير ٢١٠٢، http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/12/1499/%D9%85%D9%86-، (تاريخ التصفح ٢٢,٢,٢٠١٧).

محمد عوده الأغا، المشروع الإيراني الإقليمي إلى تراجع، نون بوست، في9 سبتمبر ٥١٠٢، http://www.، تاريخ التصفح ٢,٩,٢٠١٧).noonpost.org/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0-

معمر فيصل خولي، مآلات الهلال الإيراني في المشرق العربي، مركز الروابط للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٣ يناير٢٠١٧، http://rawabetcenter.com/archives/39642.(تاريخ التصفح ٣,٢,٢٠١٧)، (تاريخ التصفح ٣,٢,٢٠١٧).

منجهر محمدي، السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، الراصد، في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٧، http://، (تاريخ التصفح ٢,٤,٢٠٠٧).rawabetcenter.com/archives/18689

نزار عبد القادر، السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية، مجلة الدفاع الوطني، العدد (٨٥)، (لبنان، وزارة الدفاع اللبنانية، ٦٠٠٢).

نوح فسيفس، ما تفرضه المعطيات الجيوسياسية بشأن إيران، مدونات الجزيرة، في ٢٢ مارس ٧١٠٢. http://، (تاريخ التصفح ٣,٦,٢٠١٧).blogs.aljazeera.net/blogs/2017/3/22/%D9%85%D8%A7-

نيفين عبد المنعم مسعد، علاقات إيران الدولية والإقليمية وتأثيراتها على الأمن القومى العربى، المركز العربي للابحاث ودراسات السياسات، ٧١ يناير، ١١٠٢. http://www.dohainstitute.org/home/print/5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4/6636fafc-.(تاريخ التصفح ١٣,٦,٢٠١٧)

هشام بشير، أبعاد متشابكة: تنامي الدور الإيراني في المنطقة العربية، المركز العربي للبحوث والدراسات، في ٩١ نوفمبر ٥١٠٢. http://www.acrseg.org/39601.(تاريخ التصفح ٣,٣,٢٠١٧)، (تاريخ التصفح ٣,٣,٢٠١٧).

استراتيجية طويلة المدى تقوم على "شد الأطراف"، ثم تتطور لاحقاً إلى "بتر الأطراف"، تتخذ من التوظيف هي السياسي والعسكري للأقليات وسيلة لتحقيق الأهداف المطلوبة.

المصادر الإنكليزية

Thomas Juneau, *"No, Yemen's Houthis Actually Aren't Iranian Puppets*", Washington Post, May 16, 2016, https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2016/05/16/contrary-to-popular-belief-houthis-arent-iranian-proxies/, (Date of Accession: 17.4.2017).

"Sardar Falaki, *One of the Commanders of the Syrian Front, in an Interview with Mashregh News Site*," [Sardar Falaki, az farmandehan-e jebhe-ye suriyeh dar goftogu ba saiyt-e khabari Mashreq], Bultan News, July 24, 2016, http://www.bultannews.com/fa/news/385539/, (Date of Accession: 16.9.2017).

"The Saudi Blueprint," Economist, 9 January 2016, http://www.economist.com/news/leaders/21685450-desert-kingdom-striving-dominate-its-region-and-modernise-its-economy-same, (Date of Accession: 11.6.2017).

Ayatollah Ruhollah Khomeini, *Islam and Revolution: Writings and Declarations of Imam Khomeini (1941-1980)*, trans. Hamid Algar (Berkeley, CA: Mizan Press, 1981),

Faisal bin Salman Al Saud, *Iran, Saudi Arabia and the Gulf: Power Politics in Transition*, (London: I. B. Tauris, 2003).

Falah A. Jabar, *The Shi 'ite Movement in Iraq*, (London, Saqi Press, 2003).

Mohammad Javad Zarif, *"A Message from Iran*", New York Times, April 20,2015, http://www.nytimes.com/2015/04/20/opinion/mohammad-javad-zarif-a-message-from-iran.html, (Date of Accession: 15.5.2017).

Simon Serfaty, *Moving into a Post Western World*, The Washington Qoarterly, Sepring, 2011, https://twq.elliott.gwu.edu/11spring/index.cfm?id=42, (Date of Accession: 13.7.2017).

Structured Abstract

As we all know, Iran is a country that has a profound historical and geographic depth in the Middle East, this harnessed all its tangible and intangible strengths on a large scale to achieve it is goals of supreme strategy.

Iran's policy and strategy have proven to be present in many theaters and political issues in the Middle East. Despite, the international isolation challenges that associated with Western economic pressures, Iran still holds it is position with a faith better than before. And This faith relies on it is flexibility of foreign policy through a successful use of an interconnected network of soft and solid elements.

The principle that guiding Iran's foreign policy in the Middle East is “Shiite geopolitical”. This policy based on three stages: empowering Shiites, politicizing Shiism and the employment of the Shiites, which tells that Iranian regime's uses strategies to support the Shiite parties and fighters in the region, like Soviet Union's communist movements did towards the Third World during the Cold War. Thereby, Tehran has used various proxy armies to curtail the influence of regional powers that opposing it.

Iran have the potential and political resources to qualify the regional and international initiatives of strategic importance, for example; Iran has the political Features to manage the Middle East crisis and all the solid and soft powers are successfully using for reaching to its supreme goals.

In the end, sectarianism that characterizes Iran's foreign policy is wrong and very inconvenient. Just because of the Shiites are a small minority in the Muslim world will not take a long from Iran to create foreign relations with Sunni majority countries like; Indonesia, Pakistan and Malaysia. But it may lose it is influence among the Palestinians

The Iranian intervention in Iraq, Syria, Bahrain and Yemen made some Sunni groups like -Hamas- to fight besides Sunni countries such as; Saudi Arabia, Turkey and Qatar.

On the domestic front, Iran has a problem in its national integration, because it has a Sunni majority that are suffering from discrimination, and if this group obtain any support from Iran's enemies, Iran's short-term gains are unlikely to be sustainable.

The study reached the following conclusions:

The US war on terror contributed to Iran's status as a powerful regional power. Washington provided Iran with an opportunity to gain regional and international status. After the occupation of Iraq, which was a direct threat to Tehran, Iran was rewarded with its hand in Iraq, Lebanon, Syria, Yemen and Bahrain. It has influence in other important areas, such as Central Asia, Africa, and Latin America.

1. This international and regional environment has opened up great opportunities for Iran to move towards developing its nuclear program. This nuclear program may gain the religious class holding the government, which has helped it to continue and extend its control inward in a way that is consistent with its perceptions, Governance and the principles of the Khomeinist revolution.

2. The Iranian withstand the Americans regional legitimacy when earning them some, earning them control of some countries and the forces of opposition as (Syria and Shiite militias and Palestinian factions), in line with perceptions of the Islamic Republic of Iran for the region and revolve in its orbit.

3. managed to Iran extend its regional influence, and eventually become a party to the formation of Iraq, Afghanistan, Syria, and Yemen's future, and influential in the political situation in Lebanon and Palestine, which predicts that Iran may be a key player in the formation of the new Middle East strategy and balances in it.

4. weakness of the Iranian foreign policy has become more pronounced in these days because of poor perception and decision-making circles of Iran's foreign policy and the size of the threat of imminent danger facing Iran because of the US military build-up operations and Israeli conspiracy aimed to strike Iran in the near

future decision.

Wraps Iran's foreign policy is always a mystery, which is the cause of the problem in dealing with it, both on the analytical level theoretical, or at the operational level, and after the Western American intervention in the 2003 war and occupation of Iraq, which was a strong front worked to fend off Iran's ambitions to dominate - taking influence Which is one of the problems that Iran has faced in its foreign policy with its neighbors in the Gulf. This is one of the problems that Iran has faced in its foreign policy with its neighbors in the Gulf. War for the Arab world, with its varied between idealism and realism, in word and deed.

In conclusion, it can be said that the foreign policy of the Republic of Iran is the result of its own interests, namely, the protection of Iranian Islamic rule from external threats. This policy may seem offensive and pragmatic. But there is also a sectarian angle. Because of its isolation from its neighbors since the 1979 revolution, is based on weaving relations with non-state entities to help them promote their strategic interests. Although they support Sunni groups such as the Palestinian Jihad and Hamas, their support for the Shiite organizations has aroused intense resentment among their neighbors. This trend, with a non-declared policy on the export of the revolution, Iran strategic gains, but it also resulted in deepening perceptions about the sectarian.

5. Religion has been an inseparable factor in the Iranian decision-making process since the 1979 revolution.

6. Also since the revolution, Iran's leaders have stressed their commitment to the principle of Islamic unity, mitigated the Shiite character of the Islamic Republic when they touched upon foreign policy, and persistently put forward the Islamic teachings of Ayatollah Khomeini, rather than Shiite centrism.

7. Despite its Islamic aspirations, Iran's strategic approach to the Middle East, beginning in 2003, focused on armed Shiite groups. Indeed, through these non-state agents, Iran has helped extend its regional influence in Iraq, Lebanon, Syria and Yemen.